وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 24 Oct, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

الأمير عبدالعزيز بن سلمان: الأثر الاقتصادي لقطاع الطاقة يقدّر بـ٤٠ ٪ من الناتج المحلي

الرياض

كشف وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن اهتمامنا بتوطين سلاسل الإمداد أصبح أهمية استراتيجية، مؤكدا أن قطاع الطاقة في المملكة ليس مجرد قطاع، وإنما المحرّك الذي يدفع الصناعات في المملكة، كما أوضح سموه أن الأثر الاقتصادي الكلي لقطاع الطاقة يقّدر بـ 40 % من الناتج المحلي في المملكة، مفيدا سموه، "للطاقة لها أهمية كبرى وتوطينها سيفتح الطريق أمام مبادرات مماثلة في مختلف قطاعات الاقتصاد السعودي".

وقال: "إن جائحة كورونا العالمية قد كشفت مواطن الضعف في سلاسل الإمداد لدينا عندما أصبحت السلعه الأساسية نادرة، والتي بدونها لم نكن نستطيع التغلّب على الجائحة،

مشيرا في الوقت ذاته، لقد واجهنا مخاطر الاعتماد المفرط على المصادر الخارجية، ما دفع الاستجابة السريعة من المملكة بالتعاون مع عدة جهات لحشد الجهود، وذلك لتنسيق إنتاج الإمدادات الحيوية، وتلك التجربة كشفت لنا حاجتنا الملحة للتوطين في جميع القطاعات وخاصة في قطاع الطاقة.

جاء ذلك خلال افتتاح سموه أعمال ملتقى توطين قطاع الطاقة في نسخته الأولى، والذي يهدف إلى ترسيخ الريادة العالمية للمملكة في أسواق ومجالات الطاقة كافة، وتعزيز استدامة سلاسل الإمداد.

تعد بيئة قطاع الطاقة في المملكة، من القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية، إذ يتيح توطين الطاقة في المملكة فرصا استثنائية للتعاون والاستثمار على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ما يمهد الطريق لتحالفات استراتيجية بعيدة المدى من شأنها أن تقود المرحلة التالية من الابتكار في مجال الطاقة.

يُشكّل ملتقى توطين قطاع الطاقة منصة مهمة لعرض قدرات المملكة في التوطين وسلاسل الإمداد الخاصة بها، ويعدّ أيضًا بوابة لفرص الاستثمار المستقبلية في قطاع الطاقة، ويتيح التواصل مع الشركات الرائدة في القطاع ذاته، والتي تُعد محركات رئيسة المراكز الطلب في المشاريع والبرامج والمبادرات، كما يحفز الحوار حول الاستراتيجيات التعاونية لتحقيق أهداف المملكة ورؤيتها لتطوير القطاع، والحفاظ على مكانتها الرائدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

وعن دور التوطين في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، تسعى جهود توطين قطاع الطاقة في المملكة لتحقيق الريادة على الأصعدة كافة، وذلك للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق ازدهاره، وتعزيز مكانة المملكة ضمن خارطة إمداد الطاقة عالميا من خلال ضخ الاستثمارات التي تعزز من موقعها ضمن سلاسل الإمداد للطاقة عالميا، ويشمل ذلك ما يلي: البترول والغاز والبتروكيماويات والهيدروجين والاقتصاد الدائري للكربون، والمرافق والقطاع البحري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي هذا الشأن يسهم "ملتقى توطين قطاع الطاقة" في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 المتمثلة في تنويع الاقتصاد، ودعم الابتكار، وتطوير بنية تحتية عالمية المستوى للطاقة داخل المملكة، من خلال العمل على رفع نسب التوطين في قطاع الطاقه إلى 75 % بحلول 2030، حيث تسعى منظومة الطاقة في المملكة لتحقيق الريادة في قطاعات الطاقة كافة؛ للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق ازدهاره وتعزيز مكانة المملكة ضمن خارطة إمداد الطاقة عالميا، من خلال ضخ الاستثمارات التي تعزز موقعها ضمن سلاسل الإمداد للطاقة على مستوى العالم أجمع.

إلى ذلك يدعم توطين قطاع الطاقة ريادة المملكة في أسواق الطاقة العالمية، لتكون مركزا عالميا رائدًا ومحوريًا للطاقة من خلال تحقيق أمن الطاقة والإمدادات العالمية واستدامتها، بما ينعكس على ازدهار الاقتصاد العالمي. وتسهم استدامة سلاسل الإمداد للطاقة في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، وتدعم المرونة في تقبل الصدمات والتغيرات في مكونات هذه السلاسل لمواجهة المخاطر المحتملة.

كما يعزز توطين قطاع الطاقة من سلسلة القيمة محليا، ويسهم في إيجاد فرص عمل عالية القيمة في القطاعات المتقدمة لصناعة الطاقة، من خلال توطين المعدات والمشتريات والخدمات وتطوير الأعمال الهندسية. ويركّز توطين قطاع الطاقة على الاستدامة وتقليل الأثر البيئي من خلال حلول ابتكارية، بما في ذلك مشاريع الطاقة المتجددة التي يتم تطويرها وإدارتها بواسطة مواهب محلية.

ويشجع "ملتقى توطين قطاع الطاقة" على تبادل المعرفة والابتكار، ما يجعل السعودية رائدة في أبحاث الطاقة وتطويرها في مجالات مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتقنيات النظيفة، وسيمكن توطين قطاع الطاقة العاملين والخبراء من قيادة الابتكار في تقنيات الطاقة، ما يجعل المملكة العربية السعودية مركزاً عالمياً للخبرات في مجال الطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"تمكين التوطين لإمدادات الطاقة" يعزز الريادة العالمية للمملكة في أمن الطاقة

الرياض

أطلقت وزارة الطاقة، وبشراكة استراتيجية مع شركة أرامكو السعودية، والشركة السعودية للكهرباء، وشركة سابك، أمس الأربعاء ملتقى توطين قطاع الطاقة، تحت شعار "تمكين التوطين لإمدادات الطاقة"، الذي يهدف إلى تعزيز الريادة العالمية للمملكة في أسواق ومجالات الطاقة كافة، ودعم إسهامها في أمن واستدامة الطاقة وإمداداتها العالمية، وكذلك استدامة سلاسل الإمداد لتلبية الطلب العالمي على الطاقة.

وتتواصل أعمال المؤتمر على مدي يومي 23 و24 أكتوبر، ويشهد الملتقى، الذي يأتي ضمن الجهود الرامية إلى الوصول بالتوطين في قطاع الطاقة إلى ما نسبته 75%، في إطار رؤية "السعودية 2030"، مشاركة عدد من المسؤولين الحكوميين، والقادة التنفيذيين من القطاع الخاص السعودي والدولي، ومجموعة واسعة من المختصين والخبراء في قطاع الطاقة، وصناع القرار، والمستثمرين، والشركاء الدوليين، كما سيشهد الملتقى عقد حلقات نقاشية تفاعلية، وجلسات حوارية، وورش عمل متنوعة، بالإضافة إلى توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والشراكات.

ويسلط الملتقى الضوء على الجهود التكاملية للمنظومة الحكومية في توطين القطاع، حيث يبحث أهمية توطين قطاع الطاقة في بناء مستقبلٍ مستدام للأجيال القادمة، ودوره الكبير في إيجاد فرص عمل جديدة، وتحفيز النمو الاقتصادي الوطني، وتشجيع الاستثمار المحلي والدولي، وتوفير فرصٍ نوعيةٍ لازدهار قطاع الأعمال، وتمكين روّاد الأعمال بشكلٍ يؤهّلهم للنهوض بأدوار رئيسة في قطاع الطاقة، الذي يتسم بالنمو المتسارع، إلى جانب استعراض فرص الاستثمار، وتعزيز الابتكار في المجالات المتعلقة بهذا القطاع الحيوي.

وتسهم برامج توطين قطاع الطاقة بشكلٍ ملحوظٍ وفاعل في دعم وتنمية قدرات سلسلة القيمة وطنياً، وذلك من خلال تشجيع المحتوى المحلي، وإيجاد فرص عمل عالية القيمة في القطاعات المتقدمة من صناعة الطاقة، وتوطين المعدات، والمشتريات، والخدمات، وتطوير الأعمال الهندسية، حيث تشمل برامج ومبادرات التوطين أعمال التنفيذ المتعلقة بقطاعات البترول والغاز، والمرافق، والكهرباء، والطاقة المتجددة، والبتروكيميائيات، والهيدروجين، وإدارة الكربون، والقطاع البحري.

ويحقق قطاع الطاقة الأوسع في المملكة سلسلة نجاحات في تحولات الطاقة الجذرية منبثقة عن رؤية استراتيجية طموحة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنويع اقتصاد المملكة ومصادر دخلها من خلال تعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة، وعبر الاستغلال الأمثل لمواردها وإمكاناتها، وقد عكفت وزارة الطاقة على عديد الملفات الاستراتيجية الحساسة في تنظيم قطاع الطاقة في المملكة، فضلا عن نجاحها في قيادة سوق الطاقة العالمي وتنظيم امدادات النفط العالمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ونجحت وزارة الطاقة في تعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة من خلال رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز، وزيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز، وتطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، وزيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، ورفع تنافسية قطاع الطاقة.

واستهدف توجهات قطاع الطاقة تعظيم القيمة المتحققة من القطاع من خلال دعم تعزيز البنية التحتية لقطاع الكهرباء في المملكة بما يدعم متطلبات النمو الاقتصادي، وتشمل زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك المحلي للطاقة وتحقيق مستهدفاتها في مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية بالتكامل مع الغاز الطبيعي، وبناء القدرات الوطنية للوصول إلى ريادة المملكة في قطاع الطاقة المتجددة عالمياً، وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية المحفزة لقطاعات الطاقة المكملة لتعظيم المردود الكلي على الاقتصاد الوطني.
كما نجحت في تعظيم القيمة المضافة من زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز الجاف والإيثان وسوائل الغاز الطبيعي، وتركز على الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكربونية في المملكة لدعم الاقتصاد الوطني والالتزام البيئي، من خلال تلبية الطلب المحلي من الموارد الهيدروكربونية، والتصدير للخارج، ورفع مستويات كفاءة الطاقة، وتنويع مصادر الطاقة في مزيج الطاقة الوطني.

وتتلخص أهداف قطاع الطاقة في زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز، وزيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، ورفع تنافسية قطاع الطاقة. وفي ابرز طموحات 2030، ركز قطاع الطاقة على الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكربونية في المملكة لدعم الاقتصاد الوطني والالتزام البيئي، والوصول إلى ريادة المملكة في قطاع الطاقة المتجددة عالمياً، ورفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز إلى 75٪. وتوفير الخدمة الكهربائية للمستهلكين بشكل تنافسي يحقق استدامة القطاع، ورفع نسبة مساهمة مصادر الطاقة للوصول للمزيج الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية إلى 50٪.

ويشهد قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة تقدمًا ملحوظًا، وتحولا شامل في ضوء تطلعات رؤية المملكة 2030، وفي خضم ثورة القطاع وما نجم عنها من تحولات لتلبية المتطلبات ومحاكاة التغييرات والتحديات، لاحظت وزارة الطاقة زيادة في مصطلحات القطاع المستخدمة في أكثر من سياق، ومن هذا المنطلق انبثقت فكرة إيجاد أداة لرفع جودة الأعمال في القطاع بإنشاء (معجم شامل وموحد لمصطلحات الطاقة) بنسخة أولية معتمدة من المتخصصين، تجمع مصطلحات الطاقة باللغتين العربية والإنجليزية بهدف دعم العاملين والباحثين في هذا القطاع الحيوي، ولإثراء لغتنا العربية بمصطلحات الطاقة وتوحيد استخدامها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

اتفاقيات بـ 104 مليارات ريال في ملتقى توطين الطاقة نصفها لـ "كهرباء السعودية"

الاقتصادية

استحوذت شركة الكهرباء السعودية على حصة 50% من إجمالي حجم الاتفاقيات المبرمة اليوم في ملتقى توطين قطاع الطاقة، فيما تستهدف وزارة الطاقة إبرام اتفاقيات بقيمة 200 مليار ريال خلال النسخة المقبلة من العام المقبل، وفقا لما ذكره لـ "الاقتصادية" فؤاد موسى وكيل وزارة الطاقة للتوطين والمحتوى المحلي وإدارة المخاطر.

وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان أوضح خلال الملتقى الذي تستضيفه العاصمة الرياض أن الأثر الاقتصادي الكلي لقطاع الطاقة يقدر بنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية.

وبحسب الوزير، فجائحة كورونا كشفت عن التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد، التي أثرت في بعض السلع الأساسية، ونتجت عنها مخاطر زيادة الاعتماد على المصادر الخارجية، وهو ما دفع السعودية لاتخاذ إجراءات سريعة للاستجابة لهذا الوضع، لتنسيق إنتاج الإمدادات الحيوية محليًا بتعاون 15 جهة رئيسية، منوها بأن هذه الجائحة أكدت أهمية التوطين في جميع القطاعات، خاصة في قطاع الطاقة الذي بلغت فيه نسبة التوطين نحو 45% بحسب فواد موسى.

المنتدى شهد توقيع 107 اتفاقيات ومذكرات تفاهم إستراتيجية في مجالات الطاقة، مع 117 جهة من القطاعين العام والخاص، تقدّر قيمتها الإجمالية بـ 104 مليارات ريال.

موسى أشار إلى أن السعودية تستهدف زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة 50% بحلول 2030، حقق منها نحو 10% .

وتسعى وزارة الطاقة أيضا لطرح ما يعادل 20 جيجاوات سنويا في قطاع الكهرباء للاستثمار وفقا لما ذكره موسى.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

وكيل وزارة الطاقة: 45 % نسبة توطين القطاع بالسعودية... والمستهدف 75 %

كشف وكيل وزارة الطاقة للتوطين والمحتوى المحلي وإدارة المخاطر بالسعودية، فؤاد موسى، عن أن نسبة توطين قطاع الطاقة السعودي قد وصلت إلى 45 في المائة في الوقت الحالي، في حين تستهدف البلاد الوصول إلى 75 في المائة.

تصريح موسى لـ«الشرق الأوسط» جاء على هامش ملتقى توطين قطاع الطاقة، تحت شعار «تمكين التوطين لإمدادات الطاقة»، المقام في الرياض خلال 23 - 24 أكتوبر (تشرين الأول) الحالي.

وأكّد موسى أن هذه الأرقام تحمل أهمية كبيرة في تحسين الناتج المحلي والميزان التجاري، وكذلك في توفير فرص عمل للمواطنين السعوديين.

وقال إن قطاع الطاقة في المملكة يلعب دوراً كبيراً في التأثير على الناتج المحلي، حيث يمثل 40 في المائة من هذا التأثير. وذكر أن القطاع يشمل مجالات النفط والغاز والبتروكيميائيات والكهرباء التقليدية والمتجدّدة.
وأشار موسى إلى أنه خلال الملتقى الأول للتوطين تم الإعلان عن مشاريع بقيمة 104 مليارات ريال (27.7 مليار دولار)، تهدف لتوطين الصناعة والإنتاج محلياً، مما سيعزّز بشكل كبير من الناتج المحلي.

كما أوضح أن قطاع الطاقة المتجددة يشهد أسرع معدل نمو في المملكة، حيث تستهدف البلاد زيادة نسبة التوطين فيها من 20 في المائة حالياً إلى 100 في المائة بحلول 2026 - 2027، مع التخطيط لبدء التصدير في 2028 - 2029.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

السعودية... رسم السياسات الصناعية العالمية لمستقبل قائم على الابتكار والاستدامة

اتفق عدد من قادة الصناعة على مستوى العالم في «منتدى السياسات الصناعية متعدد الأطراف»، الذي انطلقت أعماله، الأربعاء، في الرياض، على ضرورة التعاون الدولي بين الحكومات للنهوض بالمنظومة الصناعية ومجابهة التحديات التي تواجه القطاع، مؤكدين أن الحدث يستكشف أشكالاً جديدة من الشراكات الدولية، لرسم سياسات تضمن مستقبلاً قائماً على الابتكار والاستدامة.

واستضافت العاصمة السعودية فعاليات النسخة الثانية من «منتدى السياسات الصناعية متعدد الأطراف» (MIPF)، الذي تنظمه وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، وذلك بحضور وزراء ومسؤولين محليين ودوليين ونخبة من الشخصيات البارزة وصنّاع القرار من مختلف أنحاء العالم.

وأكد وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر الخريّف، أهمية المنتدى في تعزيز الحوار والتعاون الدوليين في مجال السياسات الصناعية، ولا سيما في ظل التحديات والفرص التي يشهدها العالم اليوم، مشيراً إلى ضرورة تضافر الجهود لبناء مستقبل صناعي مؤثر يقوم على الابتكار والاستدامة والمرونة والتعاون الدولي، إضافة إلى تعزيز الحوار الشامل والعملي لدفع التغييرات التحويلية في تشكيل السياسات الصناعية العالمية.

سلسلة التوريد

وأشار الخريّف إلى أن العالم يمرّ بمرحلة تحول مهمة في المشهدين الاقتصادي والصناعي العالميين، حيث تقدم التكنولوجيا الحديثة فرصاً غير مسبوقة للنمو، وفي الوقت نفسه، تواجه البيئة تحديات كبيرة بما فيها الجيوسياسية المتزايدة والانقسامات الجغرافية والاقتصادية.

وبيَّن وزير الصناعة والثروة المعدنية، أن الحدث يتيح فرصة عظيمة لاستكشاف أشكال جديدة من الشراكات، ومواءمة السياسات، وتعزيز أوجه التآزر لاستكمال القدرات، وخلق سلسلة توريد أكثر مرونة، وإمكانية الوصول إلى الفرص المتاحة في السوق، وتوزيع الفوائد بشكل عادل، والاستفادة من أفضل الممارسات لمعالجة التحديات المشتركة وبناء بيئة صناعية أكثر قوة.

ولفت إلى أن «رؤية 2030» تهدف إلى التحول الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل وتطوير القطاعات غير النفطية، حيث يمثل هذا المنتدى خطوة حيوية نحو تحقيق تطلعات البلاد من خلال تعزيز دور الصناعة بصفتها محركاً رئيسياً للتنمية، إضافة إلى موارد المملكة المعدنية الهائلة التي تلعب دوراً حاسماً في دفع عجلة التنويع الاقتصادي.

ووفق الخريّف، في ظل سعي المملكة إلى بناء قاعدتها الصناعية القوية، إلا أنها تسعى أيضاً إلى خلق فرص للتعاون الدولي؛ ما يجلب النمو والازدهار إلى الدول الأخرى، بالإضافة إلى معالجة التحديات العالمية، مثل: الرقمنة وسلسلة التوريد وتحول الطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كفاءة الطاقة

من ناحيته، شدد وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، على أن التعاون العالمي هو المفتاح لحلول تحديات القطاع. كما أن ضمان كفاءة الطاقة وأمنها أمر حيوي لمرونة الصناعات وزيادة قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

وأضاف وزير الطاقة، خلال المنتدى، أن الطاقة هي الأساس للنمو الصناعي، ويجب أيضاً تضمين استراتيجيتها في المناقشات ضمن الأحداث الصناعية.

وواصل الأمير عبد العزيز بن سلمان، أن الاقتصاد العالمي يواجه حالياً الكثير من التحديات الكبرى، أبرزها سلسلة التوريد، وأن الدول الأقل نمواً سوف تكون الأكثر تضرراً.

وتطرق الأمير عبد العزيز بن سلمان، إلى ضرورة استغلال جميع أنواع الطاقة بوعي، مع الوضع في الحسبان قضية التغير المناخي والتقليل من الانبعاثات التي تسبب في ارتفاع غازات الاحتباس الحراري.

وتابع أن المملكة قدمت سياسات لتحسين كفاءة الطاقة التي عززت الاستخدام، وأن هذا الحدث جاء للبحث عن الحلول أمام التحديات وإيجاد صناعة متطورة بالدعم كافة، و«ينبغي العمل جميعاً للتغلب على المعوقات من خلال الاستراتيجيات الموضوعة، وعلى الدول أن تقوم بالأعمال كافة لهذا الهدف»، مؤكداً أن المملكة تسير في هذا الاتجاه.

وشرح الوزير دور المملكة المهم في الطاقة، كما تبذل الكثير من الجهد لتقليل الانبعاثات، مشدداً على أن «على العالم تحديث أنظمة الطاقة وتطويرها».

البلدان النامية

بدوره، أفاد المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، غيرد موللر، بأن العالم يواجه تحديات هائلة وأزمات عالمية كبرى، مبيناً أن الصناعة جزء أساسي من الحل لمواجهتها.

وطبقاً للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة، على مدى العقد المقبل، في البنية الأساسية والتكنولوجيا والتعليم، حتى تحتاج البلدان النامية إلى تخفيف أعباء الديون وتحسين الوصول.

وأشار إلى دور المملكة في بناء التعاون الدولي لدفع مستقبل التصنيع المستدام، وأنها تدرك مفهوماً مبتكراً للحلول، موضحاً: «إننا نواجه معاً تحديات هائلة وأزمات عالمية كبرى. ويجب ألا ننسى أن أفقر الناس هم الأكثر تضرراً من كل ذلك، ومنظمة العمل الدولية تُقدِّر أن الوباء وحده قد أفقد 50 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم، ولم يشمل عواقب الحروب وتغير المناخ».

وتحدَّث عن خمسة اتجاهات كبرى ستشكل العالم بحلول عام 2050، حيث ينمو عدد السكان بمقدار 80 مليون شخص، معظمهم في البلدان النامية. وسيتضاعف عدد سكان أفريقيا، ومن ثم هناك حاجة إلى مئات الملايين من الوظائف في البلدان النامية بحلول عام 2050، للسكان الشباب المتزايدين.

لذا؛ يعتقد موللر بأن الطلب العالمي على الغذاء سيرتفع بنسبة 50 في المائة، خلال السنوات الـ13 المقبلة، وسيزداد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2050، وهو ليس ممكناً فحسب من خلال الطاقة المتجددة، كما أن الموارد النادرة، والموارد الأساسية، وخصوصاً المياه والتربة الخصبة، أصبحت نادرة بشكل متزايد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

واستطرد: «الصناعة جزء أساسي من الحل. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة لدينا، لمواجهة الفقر، نحتاج إلى نمو اقتصادي لا يقل عن 70 في المائة سنوياً في البلدان النامية. كما أن مكافحة الفقر وإعاقته توفر إجابة على تحديات النمو السكاني وزيادة التميز في الغذاء والطاقة».

وزاد موللر أن هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة على مدى العقد المقبل في البنية الأساسية والتكنولوجيا والتعليم، حتى تحتاج هذه البلدان النامية إلى تخفيف أعباء الديون وتحسين الوصول، مؤكداً أنه دون الاستثمارات لا يوجد تصنيع، وبالتالي لا توجد تنمية؛ لذا الحاجة ملحة إلى نمو اقتصادي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في البلدان النامية لمواجهة فرص العمل، وتوفير الوصول إلى الطاقة للجميع، والأهم من ذلك إيجاد حلول مبتكرة للحد من الانبعاثات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المملكة تدعو لمعالجة أزمات تدهور الأراضي والتصحر والجفاف على المستوى الدولي

الرياض

دعت المملكة العربية السعودية الدول العربية إلى تكثيف مبادراتها لاستصلاح الأراضي ومواجهة الجفاف، وذلك خلال أسبوع من الاجتماعات الوزارية التي استضافتها جدة بمشاركة عدد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتزامن هذا الحدث مع الجهود التي تبذلها رئاسة مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب 16" القادم، ومساعيها الرامية لتكثيف المشاركة الدولية في جهود مواجهة تدهور الأراضي والتصحر والجفاف، وذلك قبل انطلاق فعاليات هذا الحدث العالمي الكبير الذي ستستضيفه العاصمة الرياض في ديسمبر القادم.

وقال د. أسامة فقيها، وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة، مستشار رئيس "كوب 16" الرياض: "سيكون "كوب 16" الرياض أكبر مؤتمر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر منذ توقيعها قبل 30 عاماً، والمؤتمر الأول الذي يُعقد في منطقة الشرق الأوسط. إننا نرى فيه منصة مثالية وفرصة سانحة لسماع أصوات الدول العربية، ومناقشة المسائل الملحّة بشأن تدهور الأراضي والتصحر والجفاف.

وأضاف: "إن منطقتنا العربية تشهد تحديات بيئية شديدة، ومن أخطرها الجفاف والعواصف الرملية والترابية. وأدت هذه العوامل إلى وقوع الكثيرين من سكانها تحت طائلة المعاناة من انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية ومشاكل ندرة المياه وفقدان التنوع البيولوجي. وسنوجّه نداءً إلى جميع الأطراف في "كوب 16" الرياض، للتكاتف في سياق موحّد من العمل الدولي الجاد للتعامل مع هذه القضايا الملحة التي تؤثر على منطقتنا والعالم أجمع".

وعقدت مجموعة من الاجتماعات الرئيسة هذا الأسبوع في جدة لمناقشة التحديات البيئية الإقليمية، بما في ذلك الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء البيئة العرب، بحضور وفود حكومية تمثّل 22 دولة في المنطقة.

واستضافت المملكة أيضاً الاجتماع الوزاري الأول لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر، مع التعهد بزراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء المنطقة، وسيتم زراعة 10 مليارات منها في المملكة. ويهدف هذا المشروع إلى استصلاح 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، لتسهم المنطقة لوحدها في تحقيق 5% من أهداف التشجير العالمية. وفي الوقت الذي تتجه فيه الأنظار إلى رئاسة مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب 16" القادم، ألقى إبراهيم ثياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، كلمة أمام الحضور، تناول فيها فداحة تعرّض المنطقة للجفاف وتدهور الأراضي، داعياً الحكومات والشركات والمجتمعات لضخ المزيد من الاستثمارات لدعم مبادرات استصلاح الأراضي ومقاومة الجفاف.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن 3.2 مليار شخص حول العالم يتأثرون بتدهور الأراضي، في حين تشير الدراسات التي أجرتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى أن الغلاف الجوي يستقبل كل عام ملياري طن من الرمال والغبار، أي ما يعادل 350 هرماً بحجم أهرام الجيزة. ويسهم النشاط البشري بنسبة كبيرة تبلغ 25% في هذه المشكلة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويهدف "كوب 16" الرياض إلى حشد الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية لتسريع وتيرة العمل وتضافر الجهود من أجل إطلاق المبادرات الهادفة إلى استصلاح الأراضي ومواجهة الجفاف والعواصف الرملية والترابية وحقوق ملكية الأراضي. وفي ختام الجلسة، تمت دعوة الأمانة الفنية والدول العربية إلى تعزيز التعاون مع مكتب تنسيق مبادرة مجموعة العشرين العالمية للحد من تدهور الأراضي والحفاظ على الموائل البرية، والذي تستضيفه أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وكانت هناك دعوة أخرى للدول والمنظمات ذات العلاقة للمشاركة في فعالية الاستثمار والمدرجة ضمن جدول أعمال "كوب 16"، ضمن فعاليات النظم البيئية في 5 ديسمبر 2024. وسيتم تسليط الضوء على إطار استثماري إقليمي يدمج استعادة النظم البيئية للأراضي مع الحلول ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

وتم الطلب من الدول والمنظمات العربية المشاركة الفعالة في "كوب 16" الرياض الذي تستضيفه المملكة، ودعوة الدول العربية لتقديم كافة سبل الدعم اللازم لإنجاح هذه الدورة، مع ضرورة المشاركة الفعالة في اجتماعات المجموعة العربية التي تعقد يومياً خلال المؤتمر.

وتمت التوصية بالمشاركة الفعالة أيضاً في المسار التفاوضي والاجتماعات رفيعة المستوى والفعاليات والأحداث الجانبية التي تقام في المنطقتين الزرقاء والخضراء، وتقديم الدعم للمخرجات التي ستقدمها المملكة، كدولة مستضيفة للمؤتمر وتتولى رئاسته. وأوصت اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس والعشرين بإعلان مدينة الرياض عاصمة للبيئة العربية لمدة عامين، ابتداءً من صدور القرار.

يشار إلى أنه سيُعقد مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب 16" في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024 في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، تحت شعار "أرضنا .. مستقبلنا". ويعتبر هذا المؤتمر بمثابة الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرار في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي يبلغ عدد الأطراف الموقعين عليها 197 طرفاً - 196 دولة والاتحاد الأوروبي. وندعو الصحافيين إلى التقدم بطلب الاعتماد عبر نظام التسجيل عبر الإنترنت للاتفاقية.ويتزامن انعقاد هذا المؤتمر مع الذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية، كما يأتي في وقت حرج لمكافحة تدهور الأراضي، كون هذه القضية تؤثر بالفعل على 3.2 مليار شخص حول العالم. وتهدف دورة المؤتمر في الرياض إلى إطلاق جهود متعددة الأطراف بشأن القضايا البيئية الملحة، بما في ذلك التصدي للجفاف والعواصف الرملية والترابية، وحقوق حيازة الأراضي. وحددت الاتفاقية هدفاً عالمياً لاستعادة 1.5 مليار هكتار من الأراضي بحلول عام 2030. وسيكون "كوب 16" الرياض الدورة الأولى في تاريخ الحدث تضم منطقة خضراء، لتوفر مساحة فريدة خلال المؤتمر للجمهور والشركات والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمجتمعات المتضررة لتقديم حلول دائمة لتدهور الأراضي والتصحر والجفاف.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يتراجع مع ارتفاع مخزونات الخام الأميركية واستمرار توترات الشرق الأوسط

الرياض

تراجعت أسعار النفط، أمس الأربعاء، بعد أن أظهرت بيانات للصناعة أن مخزونات الخام الأميركية تضخمت أكثر من المتوقع، لكن الانخفاضات كانت محدودة مع مراقبة السوق للجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط بعد أن واصلت إسرائيل هجماتها على غزة ولبنان.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 50 سنتا أو 0.7 بالمئة إلى 75.54 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0640 بتوقيت غرينتش، كما انخفضت العقود الآجلة للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 50 سنتا، أو 0.7 %، إلى 71.24 دولارا للبرميل.

واستقرت العقود الآجلة للخام عند مستويات أعلى في الجلستين السابقتين هذا الأسبوع. وقال محللون في بنك آي إن جي يوم الأربعاء "السوق تواصل انتظار رد إسرائيل على الهجوم الصاروخي الإيراني"، مضيفين أن قوة الأسعار يوم الثلاثاء ربما ترجع إلى عدم وجود نتائج من أحدث زيارة لوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن لإسرائيل.

وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية إن بلينكن أجرى "محادثات مطولة" مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وكبار القادة الإسرائيليين، وحثهم على إدخال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة.

وأكدت إسرائيل يوم الثلاثاء أيضا أنها قتلت هاشم صفي الدين، الوريث الواضح لزعيم حزب الله الراحل حسن نصر الله الذي قُتل الشهر الماضي في هجوم إسرائيلي استهدف الجماعة المسلحة اللبنانية المدعومة من إيران.

وقال ييب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى آي جي: "المشاركون في السوق وضعوا في الحسبان استمرار الصراع في الشرق الأوسط لفترة أطول، مع احتمال حدوث بعض الجمود في اتفاق وقف إطلاق النار". وأضاف: "قد تترجم جهود التحفيز الأخيرة في الصين إلى بعض النجاح في استقرار الظروف أو حتى دفع التعافي إلى الأمام بشكل أكثر استدامة، وهو ما قد يؤثر بشكل إيجابي على الطلب على النفط". وفي الوقت نفسه، ارتفعت مخزونات الخام الأميركية 1.64 مليون برميل الأسبوع الماضي، وفقا لمصادر في السوق، نقلا عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء، مما أثر على الأسعار. وتوقع محللون زيادة قدرها 300 ألف برميل في مخزونات الخام. ومن المقرر أن تصدر بيانات المخزونات النفطية الرسمية للحكومة الأميركية يوم الأربعاء الساعة 10:30 صباحا بتوقيت شرق الولايات المتحدة (1430 بتوقيت غرينتش).

وقال جيم ريتربوش من ريتربوش آند أسوشيتس في فلوريدا في مذكرة "مع تأرجح أسعار النفط من منطقة ذروة البيع إلى منطقة ذروة الشراء في غضون أطر زمنية قصيرة، فإن الحفاظ على موقف في أي من جانبي السوق قد يكون صعبا". وقال غولدمان ساكس يوم الثلاثاء إنه يتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط 76 دولارا للبرميل في عام 2025 بناء على فائض معتدل من الخام والطاقة الفائضة بين المنتجين في أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء بقيادة روسيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تتراجع مع ارتفاع المخزونات الأميركية واستمرار التوترات في الشرق الأوسط. وقالوا، انخفضت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء بعد أن أشارت بيانات الصناعة إلى زيادة في مخزونات النفط الأميركية، في حين ظل التركيز منصبًا على الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة لتهدئة التوترات في الشرق الأوسط.

وأجرى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن مناقشات مطولة مع القادة الإسرائيليين هذا الأسبوع بشأن احتمال خفض التصعيد في الصراع، بينما دفع أيضًا إلى تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية في غزة.

وظل التركيز أيضًا على المزيد من الإشارات الاقتصادية من الصين، أكبر مستورد للنفط، وسط مخاوف مستمرة بشأن تباطؤ الطلب في البلاد.

وتعرضت أسعار النفط أيضًا لضغوط بسبب القوة الأخيرة للدولار، حيث دفعت توقعات خفض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الدولار إلى أقوى مستوياته منذ أوائل أغسطس.

وقال محللون في غولدمان ساكس في مذكرة حديثة إن أسعار النفط من المتوقع أن يبلغ متوسطها حوالي 76 دولارًا للبرميل في عام 2025، مع ترقب الأسواق لفائض معتدل من الخام وطاقة فائضة لدى كبار المنتجين لتعويض أي انقطاع محتمل في الإمدادات.

وقال البنك الاستثماري إن علاوة المخاطر على الخام من التوترات في الشرق الأوسط كانت محدودة، نظرًا لأن التوترات بين إيران وإسرائيل لم تؤثر حتى الآن على إمدادات النفط من المنطقة.

وأشار محللو غولدمان ساكس أيضًا إلى أن المنتجين الرئيسين في منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاءها لديهم طاقة فائضة كافية. وخفض أوبك الأسبوع الماضي توقعاته للطلب على النفط لعامي 2024 و2025، ومن المقرر أن يبدأ في زيادة الإنتاج في وقت لاحق من هذا العام.

وقال غولدمان "بشكل عام، ما زلنا نرى المخاطر متوسطة الأجل لنطاقنا الذي يتراوح بين 70 و85 دولارًا للبرميل من جانبين ولكنها منحرفة بشكل معتدل إلى الجانب السلبي على الصافي حيث تفوق مخاطر الأسعار السلبية من الطاقة الفائضة العالية والتعريفات التجارية الأوسع المحتملة السعر الصاعد".

وقال بنك الاستثمار إن هناك احتمالا لارتفاع الأسعار نحو نهاية العام حيث يرى أن فروق أسعار برنت الزمنية "تقلل من قيمة الضيق المادي إلى حد ما". وقال محللون في غولدمان ساكس "على الرغم من الطاقة الاحتياطية العالمية الكبيرة وإنتاج النفط الإيراني الذي لم ينقطع حتى الآن، فإننا لا نعتقد أن وفرة المعروض في عام 2025 أمر محسوم".

وقالوا إن علاوة المخاطر الجيوسياسية محدودة، حيث لم تؤثر التوترات بين إسرائيل وإيران على إمدادات النفط من المنطقة وحيث الطاقة الاحتياطية مرتفعة بين المنتجين في أوبك +، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها.

ومع ذلك، ستستمر مخاطر العرض طالما ظل الصراع في الشرق الأوسط دون حل، وقد تؤدي الاضطرابات المحتملة إلى تشديد أرصدة النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

واستقرت أسعار النفط على ارتفاع يوم الثلاثاء للجلسة الثانية على التوالي، حيث بلغت العقود الآجلة لبرنت 76.04 دولارًا، حيث قلل المتداولون من أهمية آمال وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط وركزوا على علامات تحسن الطلب من الصين.

وفي الأرجنتين، تدفع الحكومة الأرجنتينية الجديدة المؤيدة للسوق والمخاوف بشأن إمدادات النفط من الشرق الأوسط وأماكن أخرى طفرة في الحفر والإنتاج في جنوب باتاغونيا في الأرجنتين، موطن تكوين فاكا موريتا الصخري العملاق.

ويرتفع إنتاج النفط والغاز الصخري في المناظر الطبيعية المسطحة القاحلة. ويتم حفر آبار التكسير بسرعة قياسية، وتم بناء خطوط الأنابيب لنقل الغاز شمالاً إلى العاصمة بوينس آيرس - وفي النهاية بعد تشغيل مصانع الغاز الطبيعي المسال.

"إن مستقبلنا في مجال الطاقة يتم بناؤه هنا"، هكذا تعلن لوحة إعلانية زرقاء ضخمة من شركة الطاقة العملاقة المملوكة للدولة واي بي اف خارج مدينة أنيلو التي تنتج النفط الصخري، حيث يتم بناء منازل جديدة بسرعة. وقد تضخم عدد سكان المدينة بنسبة 10 % في العام الماضي.

وإن الحكومة الأرجنتينية المحاصرة، بقيادة الرئيس الليبرالي المؤيد للصناعة خافيير ميلي، تدفع بصادرات النفط والغاز لجلب العملة الأجنبية اللازمة لبناء الاحتياطيات، كما تعمل على طرح المحليات للاستثمار الكبير.

وتحتوي منطقة فاكا موريتا، التي تعادل مساحتها مساحة بلجيكا، على ثاني أكبر احتياطيات من الغاز الصخري في العالم والرابعة من حيث احتياطيات النفط الصخري. ورغم أنها لا تزال منطقة حدودية نسبية في مشهد الطاقة العالمي، إلا أنها واعدة للغاية.

وإن المستثمرين أكثر من مستعدين للترحيب بمصدر جديد ومستقر للنفط والغاز الطبيعي المسال في وقت يتصاعد فيه الصراع في الشرق الأوسط الغني بالنفط بينما تشن شركة الغاز العملاقة روسيا حرباً في أوكرانيا وتظل فنزويلا منبوذة.

ويتوافد الآلاف من المسؤولين التنفيذيين في مجال النفط إلى المنطقة لحضور قمة طاقة كبرى تبدأ يوم الأربعاء، مع البنية التحتية وخطط تصدير الغاز الطبيعي المسال وصفقات الطاقة على الطاولة. وتتمتع فاكا موريتا بالقدرة على أن تكون جوهرة التاج للأرجنتين، التي حاربت الأزمات الاقتصادية لسنوات مع احتياطيات النقد الأجنبي المستنفدة، والتضخم الثلاثي الأرقام والتحولات السياسية المتقلبة بين اليسار واليمين.

ولا تزال بعض هذه المخاوف قائمة، لكن ميلي الليبرالي غير مزاج المستثمرين، حيث طرح سياسات تهدف إلى تعزيز القطاع الخاص وتدابير التقشف لتصحيح الاقتصاد - حتى مع ارتفاع معدلات الفقر. ويمنح مخطط الحوافز الاستثمارية مشاريع كبيرة في مجالات مثل الطاقة والتعدين إعفاءات ضريبية وتحسين الوصول إلى أسواق العملات الأجنبية الخاضعة للرقابة، مما يحفز الاستثمار.

وتظل العقبة الرئيسة هي الحصول على الخدمات اللوجستية الصحيحة. ولا تزال الأرجنتين تفتقر إلى القدرة على تصدير الغاز الطبيعي المسال، والتي سوف يستغرق بناؤها بالكامل سنوات. ولا تزال الطرق المحلية والمدارس والإسكان في أماكن مثل أنيلو بحاجة إلى اللحاق بالركب.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إن النمو مذهل لدرجة أن البنية الأساسية لا تستطيع مواكبة سرعة نمو عدد السكان"، كما قال خوسيه لويس سوريدا، وزير الموارد الهيدروكربونية السابق في الأرجنتين. وقال سوريدا إن تطوير النفط الجديد سيتفوق على الغاز في السنوات القادمة لأن النفط أسهل في الشحن إلى الأسواق العالمية، على الرغم من الاختناقات في خطوط الأنابيب. بينما يواجه الغاز تحديًا أكثر تعقيدًا: نقص المصانع لتحويله إلى غاز طبيعي مسال للتصدير.

وأضاف سوريدا: "يمكن أن يوفر فاكا مويرتا مليوني برميل يوميًا دون أي مشكلة". ويبلغ إنتاج النفط الصخري في الأرجنتين حاليًا حوالي 400 ألف برميل يوميًا. "ولكن لكي يحدث ذلك، هناك حاجة إلى أشياء أخرى: المزيد من البنية الأساسية لجلب النفط إلى الموانئ، والمزيد من الأشخاص في القوى العاملة والمزيد من المعدات".

ويمكن أن تكون الأرجنتين لاعبًا عالميًا جادًا في مجال الطاقة. وارتفع عدد آبار التكسير لاستخراج النفط الصخري والغاز هذا العام، والاستثمار في ازدياد، والإنتاج يصل إلى أرقام قياسية. وإذا سارت الأمور على ما يرام، يمكن أن تصبح الأرجنتين مركزًا عالميًا.

وقال دانييل دريزين، مدير شركة الاستشارات أليف إنرجي ووزير التخطيط السابق للطاقة: "إن الأرجنتين ستصبح لاعباً رئيساً بحلول عام 2030". وإن أحد أهم المجالات التي تركز عليها شركات الطاقة هو قدرة الأرجنتين على بناء خطوط الأنابيب ومحطات تصدير الغاز. وقال مطلعون على الصناعة إن صفقة محطة الغاز الطبيعي المسال الكبرى بين شركة واي بي إف وشركة بتروناس الماليزية متعثرة، مما يؤكد التحدي. وحتى لو تم المضي قدماً، فسوف يستغرق الأمر سنوات ومليارات الدولارات.

وقال دريزين، الذي توقع أن يتضاعف الاستثمار السنوي في القطاع إلى حوالي 23 مليار دولار في السنوات الثماني المقبلة: "النفط مربح للغاية، لكن الغاز يحتاج إلى المزيد من البنية الأساسية". "وعليك بناء خطوط الأنابيب، وتسييله، ونقله، والتنافس مع الولايات المتحدة. إنه مشروع طويل الأجل".

وفي الولايات المتحدة، أعلنت إدارة سلامة خطوط الأنابيب والمواد الخطرة التابعة لوزارة النقل يوم الثلاثاء أن الحكومة الأميركية ستمنح منحًا تبلغ قيمتها الإجمالية 196 مليون دولار لإصلاح واستبدال خطوط أنابيب الغاز الطبيعي القديمة في 20 ولاية.

وستدعم المنح، الممولة بموجب قانون البنية الأساسية الحزبي للرئيس جو بايدن، 60 مشروع تحديث. وستركز جولة التمويل هذه على استبدال الأنابيب القديمة المعرضة للتسرب والتي تشكل مخاطر على السلامة، وتزيد من تكاليف الطاقة، وتساهم في الضرر البيئي.

وقال وزير النقل الأميركي بيت بوتيجيج في بيان: "إن أنابيب الغاز الطبيعي القديمة والمعرضة للتسرب يمكن أن تكون خطيرة، وترفع تكاليف الطاقة للأسر، وتضر بالبيئة، ولهذا السبب تدعم إدارة بايدن-هاريس الأموال اللازمة لاستبدال خطوط الأنابيب القديمة".

وقال مستشار المناخ الوطني للبيت الأبيض علي زيدي: "نحن نحرز تقدماً كبيراً في جهودنا للحد من التلوث - بما في ذلك الملوثات الفائقة مثل الميثان - مع خلق آلاف الوظائف النقابية الجيدة وخفض تكاليف الطاقة للأميركيين".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاضطرابات في إنتاج وشحن النفط تخفض تقديرات نمو اقتصاد الشرق الأوسط

الرياض

من المتوقع أن يظل النمو العالمي مستقرا وإن كان مخيبا للآمال، وبمعدل 3.2% في عامي 2024 و2025، يظل توقع النمو دون تغيير تقريبا عن توقعات كل من تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي في يوليو 2024 وآفاق الاقتصاد العالمي في أبريل 2024.

وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر هذا الأسبوع، حدثت تعديلات ملحوظة تحت السطح، مع ترقيات في التوقعات للولايات المتحدة تعوض التخفيضات في تلك الخاصة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى - وخاصة أكبر الدول الأوروبية. وعلى نحو مماثل، في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، أدت الاضطرابات في إنتاج وشحن السلع الأساسية -وخاصة النفط- والصراعات والاضطرابات المدنية والأحداث الجوية المتطرفة إلى تعديلات نزولية للتوقعات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وقد تم تعويض ذلك من خلال ترقيات للتوقعات لآسيا الناشئة، حيث أدى الطلب المتزايد على أشباه الموصلات والإلكترونيات، مدفوعا باستثمارات كبيرة في الذكاء الاصطناعي، إلى تعزيز النمو. ولا تزال أحدث التوقعات للنمو العالمي بعد خمس سنوات من الآن - عند 3.1 في المائة - متواضعة مقارنة بمتوسط ما قبل الجائحة.

وتعمل الرياح المعاكسة البنيوية المستمرة -مثل الشيخوخة السكانية وضعف الإنتاجية- على إعاقة النمو المحتمل في العديد من الاقتصادات. لقد خفت حدة الاختلالات الدورية منذ بداية العام، مما أدى إلى تحسين محاذاة النشاط الاقتصادي مع الناتج المحتمل في الاقتصادات الكبرى. يعمل هذا التعديل على تقريب معدلات التضخم عبر البلدان، وفي المجمل ساهم في خفض التضخم العالمي. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي من متوسط سنوي قدره 6.7 في المائة في عام 2023 إلى 5.8 في المائة في عام 2024 و4.3 في المائة في عام 2025، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى أهداف التضخم الخاصة بها في وقت أقرب من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

ومع استمرار انكماش الأسعار العالمي، بما يتماشى على نطاق واسع مع خط الأساس، لا تزال المطبات على الطريق إلى استقرار الأسعار ممكنة. وقد استقرت أسعار السلع، ولكن التضخم في أسعار الخدمات لا يزال مرتفعا في العديد من المناطق، مما يشير إلى أهمية فهم ديناميكيات القطاعات ومعايرة السياسة النقدية وفقا لذلك، كما تمت مناقشته في الفصل الثاني.

وتميل المخاطر التي تهدد التوقعات العالمية إلى الجانب السلبي وسط حالة عدم اليقين السياسي المتزايدة. وقد تؤدي الانفجارات المفاجئة في تقلبات الأسواق المالية ـ كما حدث في أوائل أغسطس ـ إلى تشديد الظروف المالية وإرهاق الاستثمار والنمو، وخاصة في الاقتصادات النامية حيث قد تؤدي احتياجات التمويل الخارجي الكبيرة في الأمد القريب إلى تدفقات رأس المال إلى الخارج وضائقة الديون.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقد تؤدي المزيد من الاضطرابات في عملية خفض التضخم، والتي قد تنجم عن ارتفاعات جديدة في أسعار السلع الأساسية وسط التوترات الجيوسياسية المستمرة، إلى منع البنوك المركزية من تخفيف السياسة النقدية، وهو ما من شأنه أن يفرض تحديات كبيرة على السياسة المالية والاستقرار المالي.

وقد يؤدي الانكماش الأعمق أو الأطول من المتوقع في قطاع العقارات في الصين، وخاصة إذا أدى إلى عدم الاستقرار المالي، إلى إضعاف معنويات المستهلكين وتوليد آثار سلبية عالمية نظرا للبصمة الكبيرة للصين في التجارة العالمية. ومن شأن تكثيف السياسات الحمائية أن يؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية، والحد من كفاءة السوق، وتعطيل سلاسل التوريد بشكل أكبر.

إن التوترات الاجتماعية المتصاعدة قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، مما يضر بثقة المستهلكين والمستثمرين وربما يؤخر إقرار وتنفيذ الإصلاحات البنيوية الضرورية. ومع تراجع الاختلالات الدورية في الاقتصاد العالمي، ينبغي معايرة أولويات السياسات في الأمد القريب بعناية لضمان هبوط سلس.

وفي العديد من البلدان، هناك حاجة ماسة إلى تغيير التروس في السياسة المالية لضمان أن يكون الدين العام على مسار مستدام وإعادة بناء المخازن المالية؛ وينبغي أن تكون وتيرة التعديل مصممة لتتناسب مع الظروف الخاصة بكل بلد. والإصلاحات البنيوية ضرورية لرفع آفاق النمو في الأمد المتوسط، ولكن ينبغي الحفاظ على دعم الفئات الأكثر ضعفا.

ويناقش الفصل الثالث الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز القبول الاجتماعي لهذه الإصلاحات ـ وهو شرط أساسي حاسم للتنفيذ الناجح. وهناك حاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف أكثر من أي وقت مضى لتسريع التحول الأخضر ودعم جهود إعادة هيكلة الديون. ويشكل التخفيف من مخاطر التفتت الجغرافي الاقتصادي وتعزيز الأطر المتعددة الأطراف القائمة على القواعد أمرا ضروريا لضمان قدرة جميع الاقتصادات على جني فوائد النمو في المستقبل.

وقال المستشار الاقتصادي في صندوق النقد الدولي بيير أوليفييه جورينشاس، لقد تم الفوز بالمعركة العالمية ضد التضخم تقريبًا؛ والآن هناك حاجة إلى سياسة ثلاثية المحور. لقد تم الفوز بالمعركة العالمية ضد التضخم إلى حد كبير، على الرغم من استمرار ضغوط الأسعار في بعض البلدان. فبعد أن بلغت ذروتها عند 9.4٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2022، من المتوقع الآن أن تصل معدلات التضخم الكلي إلى 3.5٪ بحلول نهاية عام 2025، وهو أقل من المستوى المتوسط البالغ 3.6٪ بين عامي 2000 و2019.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التشديد الحاد والمتزامن للسياسة النقدية في جميع أنحاء العالم، فقد ظل الاقتصاد العالمي مرنًا بشكل غير عادي طوال عملية الانكماش، متجنبًا الركود العالمي. ومن المتوقع أن يظل النمو ثابتًا عند 3.2٪ في عامي 2024 و2025، على الرغم من أن بعض البلدان، وخاصة البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، شهدت مراجعات سلبية كبيرة للنمو، غالبًا نتيجة لزيادة الصراعات.

في حين أن الانخفاض العالمي في التضخم يمثل علامة فارقة رئيسية، فإن المخاطر السلبية آخذة في الارتفاع وهي تهيمن الآن على التوقعات: تصعيد الصراعات الإقليمية، وبقاء السياسة النقدية متشددة لفترة طويلة جدًا، واحتمال عودة تقلبات الأسواق المالية مع تأثيرات سلبية على أسواق الديون السيادية، وتباطؤ أعمق في النمو في الصين، واستمرار تصعيد السياسات الحمائية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إن الارتفاع والانخفاض اللاحق في التضخم العالمي يعكسان مزيجًا فريدًا من الصدمات: اضطرابات واسعة النطاق في العرض مقترنة بضغوط الطلب القوية في أعقاب الوباء، تليها ارتفاعات حادة في أسعار السلع الأساسية بسبب الحرب في أوكرانيا. وأدت هذه الصدمات إلى تحول تصاعدي وتفاقم العلاقة بين النشاط والتضخم. ولكن مع تراجع الاضطرابات في العرض وبدء تشديد السياسة النقدية في تقييد الطلب، سمح التطبيع في أسواق العمل للتضخم بالانخفاض بسرعة دون تباطؤ كبير في النشاط.

ومن الواضح أن قدراً كبيراً من الانكماش يمكن أن يعزى إلى انحسار الصدمات نفسها، تليها تحسينات في عرض العمالة، والتي غالباً ما ترتبط بالهجرة. ولكن السياسة النقدية لعبت دوراً مهماً أيضاً من خلال المساعدة في الحفاظ على توقعات التضخم ثابتة، وتجنب دوامات الأجور والأسعار الضارة وتكرار تجربة التضخم الكارثية في سبعينيات القرن العشرين. إن عودة التضخم إلى ما يقرب من أهداف البنوك المركزية يمهد الطريق لثلاثية سياسية ضرورية للغاية. وقد بدأت الأولى -السياسة النقدية- منذ يونيو. فمنذ يونيو، بدأت البنوك المركزية الكبرى في الاقتصادات المتقدمة في خفض أسعار سياستها، وتحويل موقفها السياسي نحو الحياد، وسوف يدعم هذا النشاط في وقت تظهر فيه أسواق العمل في العديد من الاقتصادات المتقدمة علامات الضعف، مع ارتفاع معدلات البطالة. وسوف يساعد أيضاً في درء المخاطر السلبية.

وإن التغيير في الظروف النقدية العالمية يخفف الضغوط على اقتصادات الأسواق الناشئة، مع تعزيز عملاتها مقابل الدولار الأميركي وتحسن الظروف المالية. وسيساعد هذا في الحد من ضغوط التضخم المستوردة، مما يسمح لهذه البلدان بمواصلة مسارها الخاص لخفض التضخم بسهولة أكبر. ومع ذلك، تظل اليقظة هي المفتاح. ولا يزال التضخم في الخدمات مرتفعا للغاية، وهو أعلى بنحو الضعف مما كان عليه قبل الوباء. وتواجه بعض اقتصادات الأسواق الناشئة عودة الضغوط التضخمية، وأحيانا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وعلاوة على ذلك، دخلنا الآن عالما تهيمن عليه اضطرابات العرض - من المناخ والصحة والجغرافيا السياسية. ومن الصعب دائما على السياسة النقدية الحفاظ على استقرار الأسعار عندما تواجه مثل هذه الصدمات، والتي تزيد الأسعار وتقلل الناتج في نفس الوقت. وأخيرا، في حين ظلت توقعات التضخم راسخة هذه المرة، فقد يكون الأمر أصعب في المرة القادمة، حيث سيكون العمال والشركات أكثر يقظة في حماية مستويات معيشتهم وأرباحهم في المستقبل.

والمحور الثاني يتعلق بالسياسة المالية. إن الحيز المالي يشكل أيضًا حجر الزاوية للاستقرار المالي. فبعد سنوات من السياسة المالية المتساهلة، حان الوقت الآن لتثبيت ديناميكيات الدين وإعادة بناء الحواجز المالية التي تشتد الحاجة إليها. وفي حين يوفر انخفاض أسعار الفائدة بعض التخفيف المالي من خلال خفض تكاليف التمويل، فإن هذا لن يكون كافيًا.
والواقع أن هذا ليس كافيا، وخاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل إلى مستويات ما قبل الجائحة. وفي العديد من البلدان، تحتاج الأرصدة الأولية، والفارق بين الإيرادات المالية والنفقات العامة بعد خصم خدمة الدين، إلى التحسن. وبالنسبة لبعض البلدان، مثل الولايات المتحدة والصين، فإن ديناميكيات الدين ليست مستقرة في ظل الخطط المالية الحالية. وفي العديد من البلدان الأخرى، في حين أظهرت الخطط المالية المبكرة وعدا بعد الجائحة وأزمة تكاليف المعيشة، هناك علامات متزايدة على الانزلاق. والمسار ضيق: فالتأخير غير المبرر في التعديل يزيد من خطر التعديلات غير المنظمة التي تفرضها السوق، في حين أن التحول الحاد المفرط نحو ضبط الأوضاع المالية من شأنه أن يكون هزيمة للذات ويضر بالنشاط الاقتصادي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويتطلب النجاح البقاء على المسار من خلال تنفيذ تعديلات تدريجية وموثوقة لعدة سنوات دون تأخير، حيث يكون ضبط الأوضاع ضروريا. وكلما كان ضبط الأوضاع المالية أكثر مصداقية وانضباطا، كلما كانت السياسة النقدية قادرة على لعب دور داعم. ولكن الرغبة والقدرة على تقديم تعديلات منضبطة وموثوقة كانت مفقودة.

صعوبة الإصلاحات الهيكلية

والمحور الثالث - والأصعب - يتعلق بالإصلاحات الهيكلية. هناك الكثير الذي يجب القيام به لتحسين آفاق النمو ورفع الإنتاجية، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها معالجة التحديات العديدة التي نواجهها: إعادة بناء المخازن المالية، والشيخوخة وتناقص عدد السكان في العديد من أجزاء العالم، والسكان الشباب والمتزايدين في أفريقيا بحثًا عن الفرصة، ومعالجة التحول المناخي، وزيادة القدرة على الصمود، وتحسين حياة الأكثر ضعفًا، داخل البلدان وعبرها. ومن المؤسف أن النمو العالمي في الأمد المتوسط لا يزال باهتًا، عند 3.1٪. وفي حين يعكس الكثير من هذا ضعف التوقعات في الصين، فإن التوقعات في الأمد المتوسط في مناطق أخرى، مثل أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي، تدهورت أيضًا.

وفي مواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة والضعف البنيوي في التصنيع والإنتاجية، تطبق العديد من البلدان تدابير السياسة الصناعية والتجارية لحماية عمالها وصناعاتها. وبينما قد تؤدي هذه التدابير في بعض الأحيان إلى تعزيز الاستثمار والنشاط في الأمد القريب -وخاصة عندما تعتمد على إعانات التمويل بالديون- فإنها غالباً ما تؤدي إلى الانتقام، ومن غير المرجح أن تحقق تحسينات مستدامة في مستويات المعيشة في الداخل أو الخارج،

ويجب مقاومتها بشدة عندما لا تعالج بعناية إخفاقات السوق المحددة جيداً أو مخاوف الأمن الوطني. وبدلاً من ذلك، يجب أن يأتي النمو الاقتصادي من إصلاحات محلية طموحة تعمل على تعزيز التكنولوجيا والإبداع، وتحسين المنافسة وتخصيص الموارد، وتعزيز التكامل الاقتصادي، وتحفيز الاستثمار الخاص الإنتاجي.

ومع ذلك، في حين أن الإصلاحات البنيوية ملحة كما كانت دائماً، فإنها غالباً ما تواجه مقاومة اجتماعية كبيرة. ويستكشف الفصل الثالث من هذا التقرير العوامل التي تشكل القبول الاجتماعي للإصلاحات، وهو أحد الشروط الأساسية لنجاحها في نهاية المطاف، وتبرز رسالة واضحة من الفصل: إن تحسين التواصل لا يمكن أن يذهب إلى أبعد من ذلك.

وإن بناء الثقة بين الحكومة وشعبها ـ وهي عملية متبادلة في جميع مراحل تصميم السياسات ـ وإدراج تدابير تعويضية مناسبة للتخفيف من الآثار التوزيعية - من السمات الأساسية، وهذا درس مهم ينبغي أن يتردد صداه أيضاً عند التفكير في سبل تحسين التعاون الدولي وتعزيز جهودنا المتعددة الأطراف لمعالجة التحديات المشتركة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

"هيئة النقل" تُدشن أول تجربة لسيارة أجرة تعمل بالهيدروجين في السعودية

دشنت الهيئة العامة للنقل مرحلة الإطلاق التجريبي للسيارة الهيدروجينية في نشاط الأجرة الخاصة وذلك لأول مرة على مستوى المملكة، ضمن إطار تحقيق الاستدامة في أنشطة وخدمات النقل وتقليل الاعتماد على السيارات التقليدية وإحلالها بمركبات الطاقة النظيفة. ويعد هذا التدشين امتدادًا لسلسلة من المبادرات والمشاريع التي أطلقت لتبني التقنيات الحديثة بما يسهم في تحقيق مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية. يشار إلى أن السعودية شهدت مبادرات تضمنت نماذج ووسائل نقل حديثة انطلاقًا من حافلات نقل الركاب الكهربائية والحافلات ذاتية القيادة، وفي نشاط النقل السككي أطلقت الهيئة القطار الهيدروجيني أول قطار من نوعه. وتتميز السيارة الهيدروجينية باعتمادها على الطاقة النظيفة، بمعدل صفري للانبعاثات؛ مما يجعلها صديقة للبيئة وأكثر استدامة، كما تمتاز بالأداء والكفاءة العالية، إضافة إلى الهدوء وانعدام الضجيج ويصل مداها إلى 350 كم، مع إمكانية العمل لمدة 8 ساعات يوميًا. وتبنت الهيئة إطلاق السيارات الكهربائية في نشاط تأجير السيارات، إضافة إلى مبادرة تشغيل أول شاحنة هيدروجينية وأول شاحنة كهربائية لنقل البضائع في المملكة. مشاريع الإطلاق التي تبنتها الهيئة؛ تضمنت مبادرة تشغيل السكوتر الكهربائي التشاركي في موسم الحج، بهدف تهيئة تيسير تنقّل حجاج بيت الله الحرام داخل وبين المشاعر المقدسة. في نشاط توصيل الطلبات أطلقت الهيئة مبادرة بادرة تشغيل مركبات توصيل ذاتية القيادة بهدف تمكين التقنية ودعم الابتكار في القطاع، وتشجيع القطاع الخاص.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

مختصون لـ"الاقتصادية": توقعات النمو الاقتصادي وتراجع الطلب يضغطان على أسعار النفط

يبدو أن النفط الخام يواجه صعوبة في الاستقرار السعري، إذ يأتي الضغط على أسعار النفط من قيام الأسواق بإعادة تسعير توقعات خفض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، ومع تناقص احتمالات خفض أسعار الفائدة قد يتوقف النمو الاقتصادي والطلب على الطاقة، ما يعني توقعات قاتمة للنفط في الأشهر المقبلة، وفق ما ذكره لـ "الاقتصادية" ديفيد لديسما مدير إستراتيجيات الطاقة في شركة "كورت" الدولية. مارتن جراف مدير شركة "إنرجي شتايرمارك" أكد أن المخاوف تتزايد من التصعيد في صراع الشرق الأوسط وما ينتج عنه من تأثير على العرض في المنطقة الرئيسية المنتجة للنفط وتوازنات السوق الضيقة في الأشهر المقبلة، مؤكدا أن هذا هو العامل الرئيسي الذي يقدم الدعم لأسعار النفط الخام. أما الطلب فالشكوك مستمرة حوله، إذ أظهرت بيانات الصناعة التي نشرها معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الخام ارتفعت أكثر من المتوقع، بمقدار 1.64 مليون برميل الأسبوع الماضي وفق ما ذكرت لـ "الاقتصادية" ليندا تسيلينا مديرة المركز المالي العالمي المستدام. جاء هذا أيضا في ظل ارتفاع الدولار المستمر إلى أعلى مستوى له منذ أوائل أغسطس مدعومًا بالرهانات على تخفيضات أصغر في أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، ما يمنع المتداولين الصعوديين من وضع رهانات جديدة.

شركة "إس إل بي" توقعت أن يكون الحفر والتطورات البحرية هو محرك نمو صناعة النفط الخام الأمريكية في المستقبل، مع مواجهة مقدمي الخدمات الصغار تحديًا أكبر في الولايات المتحدة حيث إن تباطؤ النشاط يضغط على أسعارها.

وذكرت الشركة أنه بالنسبة إلى الربع الرابع من المرجح أن شركات الاستكشاف والإنتاج ستستنفد ميزانياتها من الحفر البري في الولايات المتحدة.

مختصون ومحللون نفطيون قالوا "إن أسعار النفط آخذة في الارتفاع مرة أخرى هذه المرة مدفوعة بتجدد التفاؤل بشأن الطلب على الخام الصيني".

وأوضح المختصون أنه لا يزال النفط قريبا من أعلى مستوى له خلال أسبوع، وسط آمال بتحسن الطلب من الصين والمخاطر الجيوسياسية الناجمة عن الصراعات المستمرة في الشرق الأوسط. ولا يزال المستثمرون يأملون في أن تؤدي إجراءات التحفيز الضخمة التي أعلنتها الصين أخيرًا إلى إشعال انتعاش دائم في ثاني أكبر اقتصاد في العالم وتعزيز استهلاك الوقود في أكبر دولة مستوردة للنفط الخام في العالم. أسعار النفط انخفضت اليوم بعد أن أظهرت بيانات زيادة مخزونات الخام الأمريكية بأكثر من المتوقع مع انتعاش نشاط التكرير، ذلك رغم أن العقود الآجلة للخام لا تزال مرتفعة بنحو 2% هذا الأسبوع مع أخذ المتعاملين في الحسبان استمرار الصراع في الشرق الأوسط. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 1.7% إلى 74.78 دولار للبرميل في حين نزلت العقود الآجلة للخام الأمريكي بنفس النسبة إلى 70.54 دولار للبرميل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

ارتفاع مخزونات النفط الخام والبنزين في أميركا 5.5 مليون برميل

كشفت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الأربعاء، عن أن مخزونات النفط الخام ومخزونات البنزين ارتفعت بمقدار 5.5 مليون برميل إلى 426 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 18 أكتوبر (تشرين الأول) الجاري، مقارنةً بتوقعات محللين في استطلاع أجرته «رويترز» بارتفاعها 270 ألف برميل تقريباً، بينما تراجعت نواتج التقطير.

كما ذكرت الإدارة أن مخزونات النفط الخام في مركز التسليم في كاشينغ بولاية أوكلاهوما، تراجعت 346 ألف برميل في الأسبوع، وزادت معدلات تشغيل المصافي 1.8 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وقالت الإدارة إن مخزونات البنزين في الولايات المتحدة ارتفعت 0.9 مليون برميل في الأسبوع إلى 213.6 مليون برميل، مقارنةً بتوقعات محللين استطلعت «رويترز» آراءهم بهبوطها 1.2 مليون برميل.

وأظهرت البيانات تقلص مخزونات نواتج التقطير التي تتضمن الديزل وزيت التدفئة 1.1 مليون برميل في الأسبوع إلى 113.8 مليون برميل مقابل توقعات بانخفاضها 1.7 مليون برميل.

وأبانت الإدارة أن صافي واردات الولايات المتحدة من الخام ارتفع 913 ألف برميل في اليوم خلال نفس الأسبوع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

محكمة ألمانية ترفض طعن «روسنفت» الروسية على بيع حصة «شل» في مصفاة

رفضت محكمة ألمانية، الأربعاء، شكوى قدمتها شركة النفط الروسية «روسنفت» ضد بيع «شل» لحصة في مصفاة «شفيت» الألمانية، وفق ما قال متحدث باسم المحكمة.
وفي الشكوى التي قدمتها إلى المحكمة الإقليمية العليا في دوسلدورف، طعنت «روسنفت» في خطط «شل» لبيع حصتها البالغة 37.5 في المائة في المصفاة، والتي تمتلك «روسنفت» حصة أغلبية فيها، إلى مجموعة «براكس» البريطانية، وفق «رويترز». وزعمت شركة «روسنفت» أنه بموجب اتفاق بين اتحاد مالكي شركة «شفيت»، يتمتع المساهمون الحاليون بحق الرفض الأول، وأن وجود «براكس» بصفتها مساهماً في «شفيت» قد يعرض بيع حصتها في المستقبل للخطر.

وقالت المحكمة إن شكوى «روسنفت» تفتقر إلى أسس قانونية، مضيفة أنه بموجب اتفاق الاتحاد، كانت الشركة ملزمة بالموافقة على البيع ما دام عرضت «شل» على المساهمين الآخرين حق الرفض الأول، والذي قالت إن «روسنفت» رفضته كتابياً. وقالت إن وجهة نظر «روسنفت» بشأن ملاءمة المشتري لا علاقة لها بالتزامها بالموافقة على البيع.

وقال برتراند مالمندييه، محامي «روسنفت» في ألمانيا، إنه يعتقد أن حكم المحكمة كان خاطئاً، مضيفاً أن «روسنفت» ستنظر في جميع الخيارات القانونية المكنة، بما في ذلك الاستئناف أمام محكمة العدل الفيدرالية، وهو ما وافقت عليه المحكمة.

وأوضح مالمندييه أنه من المحتمل أن تنهار صفقة «براكس» لأسباب أخرى، مضيفاً أنه لا توجد علامة على إتمام الصفقة على الرغم من انتهاء المواعيد التعاقدية لحدوث ذلك.

وتمتلك شركة «روسنفت» حصة 54.17 في المائة في «شفيت»، لكن الحكومة الألمانية جرّدتها من السيطرة في عام 2022 نتيجة للغزو الروسي الكامل لأوكرانيا، وقطع العلاقات في مجال الطاقة بين ألمانيا وروسيا لاحقاً. ولم يتم حل مستقبل أصول «روسنفت» الألمانية بعد، لكن الحكومة الألمانية قالت إن الشركة تسعى إلى بيع الأصول.

وقال مصدر مطلع على الأمر إن الشركة تتفاوض على البيع إلى قطر، التي لديها تاريخ طويل في الاستثمار بألمانيا، وهي أكبر مساهم فردي في شركة «آر دبليو إي»، أكبر منتج للطاقة في البلاد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

إردوغان وبوتين يبحثان خلال «بريكس» إنشاء محطات للطاقة ومركز غاز في تركيا

تتجه تركيا وروسيا إلى توسيع التعاون في مجال محطات الطاقة النووية، فضلاً عن وضع اتفاق إقامة مركز للغاز الطبيعي الروسي في غرب تركيا قيد التنفيذ.

وقال نائب الرئيس الروسي، يوري أوشاكوف، إن الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب إردوغان سيناقشان مشروع مركز الغاز الطبيعي المزمع إنشاؤه في تركيا، خلال لقائهما على هامش قمة مجموعة «بريكس» في مدينة قازان جنوب روسيا.

كما نقلت «وكالة الإعلام الروسية»، الأربعاء عن مصدر دبلوماسي لم تحدد اسمه، أن بناء محطات طاقة جديدة ومركز للغاز في تركيا، سيكون جزءاً من المحادثات بين بوتين وإردوغان، ومن المحتمل «تماماً» أن يعطيا تعليماتهما للإدارات المعنية لتطوير هذه المشروعات.

محطات الطاقة النووية

معلوم أن شركة «روساتوم» الروسية تتولى إنشاء أول محطة نووية لتوليد الكهرباء في أككويو بولاية مرسين جنوب تركيا، ومن المخطط أن يتم تشغيل أول مفاعلاتها الأربعة قبل نهاية العام الحالي.

وتخطط تركيا لإقامة محطتين جديدتين في سينوب، بمنطقة البحر الأسود شمال البلاد، وتراقيا (غرب)، لكنها لم تستقر بعد على الجهة التي ستنفذهما، وكانت هناك عروض من شركات صينية ويابانية فضلا عن «روساتوم» الروسية.

وكان بوتين اقترح في 12 أكتوبر (تشرين الأول) 2022، خلال منتدى أسبوع الطاقة الروسي، إنشاء مركز الغاز الروسي في تركيا، قائلاً إنه سيصبح أكبر مركز إمداد للغاز لأوروبا في تركيا. ورحب إردوغان بهذا الاقتراح، وقال في اليوم التالي إنه أمر وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية بالعمل على خطط إنشاء المركز.

وقوبل المقترح برد فعل أوروبي سلبي في ظل التوجه إلى تقليص اعتماد أوروبا على موارد الطاقة الروسية. وكانت روسيا تتيح ما يقرب من 40 في المائة من إمدادات أوروبا من الغاز قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير (شباط) 2022، لكنها خفضت التدفق بسبب ما قالت إنه مشكلات فنية نتيجة للعقوبات الغربية. واتهمتها الحكومات الأوروبية باستغلال الطاقة كسلاح سياسي.

تعقيدات وعقبات

ويبدو أن هناك الكثير من التعقيدات التي تحيط بإنشاء مركز الغاز الروسي، الذي حدد إردوغان منطقة تراقيا في غرب تركيا لتكون مقراً له. إذ سبق للمتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، أن قال في مارس (آذار) 2023 إنه من الواضح أن مشروع مركز تصدير الغاز معقد للغاية، وبالطبع لا يمكن تنفيذه دون حدوث بعض التأخيرات بالنسبة للوقت، بالإضافة إلى مشكلات أخرى ذات طبيعة فنية.

وأضاف بيسكوف: «مثل هذه الحالات لا مفر منها، ولكننا سنواصل تنفيذ المشروع والتعاون مع الشركاء الأتراك».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وغيرت روسيا طرحها حول المركز واقترحت أن ينفذ من خلال «منصة إلكترونية» لتداول الغاز، مرجعة ذلك بالأساس إلى وقوع تركيا على حزام نشط للزلازل، وارتفاع تكلفة إنشاء مركز للغاز الطبيعي والبنية التحتية الداعمة له، مثل خطوط الأنابيب، فضلاً عن التقلبات في العلاقات السياسية بين موسكو وأنقرة أحياناً.

وفي 29 يوليو (تموز) 2023، قال بوتين إن إنشاء مركز للغاز في تركيا لا يزال على جدول الأعمال، لكنه أوضح أنه لن يكون على هيئة منشآت ضخمة لتخزين الغاز على الأراضي التركية، ولكنه منصة تجارة إلكترونية لتنظيم التداولات التجارية، لافتاً إلى أن الجانب التركي يدرك ذلك الأمر.

وعزز من المقاربة الروسية الجديدة توقف إمدادات الغاز إلى 11 ولاية تركية في جنوب وشرق البلاد ضربها زلزالا كهرمان ماراش المدمران في 6 فبراير 2023، اللذان أثرا على خط كيليس للغاز الطبيعي.

وتضم الولايات التي ضربها الزلزال نحو 150 منشأة صناعية كبرى، العدد الأكبر منها في غازي عنتاب (جنوب تركيا)، وغالبيتها مدرجة بقوائم أفضل الشركات الصناعية في تركيا.

استثمارات ضخمة

وأكد خبراء أن إنشاء مركز للغاز الروسي في تركيا يتطلب استثمارات ضخمة قد تفوق قدرة البلدين اللذين يشهدان تراجعاً لاقتصاديهما، لا سيما أن عملية إنشائه قد تستغرق سنوات، فضلاً عن ضرورة إنشاء خطوط أنابيب جديدة لضخ إمدادات الغاز من تراقيا، في غرب تركيا، إلى بلغاريا المجاورة، ومنها إلى أوروبا، وهو ما يواجَه بمنافسة من قبل اليونان التي دشنت في يوليو (تموز) 2022 خط أنابيب غاز جديداً مع بلغاريا لتزويدها بالغاز الطبيعي المسال الأميركي.

بالإضافة إلى ذلك، وقعت تركيا وبلغاريا اتفاقاً في يناير (كانون الثاني) 2023، تستورد الأخيرة بموجبه ما يقرب من 1.5 مليار متر مكعب سنوياً لمدة 13 عاماً من محطات التصدير والمرافق التركية، بما يقلص من جدوى إنشاء خط أنابيب بين البلدين.

وبرزت مسألة إدارة المركز، الذي سيصبح المكان الذي يتشكل فيه سعر الغاز وتحديد وجهته، كإحدى العقبات والنقاط الخلافية بين موسكو وأنقرة، فموسكو لا ترغب في تسليم السيطرة عليه بشكل كامل للجانب التركي.

وبرر خبراء، من بينهم رئيس مركز أبحاث استراتيجيات وسياسات الطاقة في تركيا، أوغوزهان أكبينار، الموقف الروسي بتفضيل موسكو تجنب التكهنات في المستقبل حول استخدام تركيا سيطرتها على المركز ورقة ضغط حال حدوث أي خلاف بينهما، لكنهم لم يستبعدوا في الوقت ذاته إمكانية التغلب على مشكلة الإدارة عبر تطبيق نموذج مشابه لما يجري العمل به في مشروع محطة «أككويو» النووية، التي تنفذها «روساتوم» الروسية في جنوب تركيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«سوناطراك» وشركاؤها يوقعون مذكرة لدراسة توفير الهيدروجين الأخضر من الجزائر إلى أوروبا

قالت شركة «سوناطراك» الجزائرية إنها وقعت مذكرة تفاهم مع عدد من الشركاء لتقييم جدوى سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي عبر ممر جنوب الهيدروجين 2 المقترح. ويهدف مشروع ممر جنوب الهيدروجين 2 إلى نقل الهيدروجين المنتج في شمال أفريقيا إلى النمسا وألمانيا عبر إيطاليا من خلال خط أنابيب مخطط له بطول 3300 كيلومتر، وفق ما أوردت وكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال إنسايتس».

وقد وقّعت «سوناطراك» مذكرة تفاهم مع شركة المرافق العامة الجزائرية المملوكة للدولة «سونلغاز»، وشركة «في إن جي» الألمانية، وشركة «فيربند غرين هيدروجين» النمساوية، وشركتي «سنام» و«سي كوريدور» الإيطاليتين.

وقالت «سوناطراك»، في بيان: «سيلعب ممر جنوب الهيدروجين 2 دوراً رئيسياً في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري في مجال الطاقة، وتعزيز التحول في مجال الطاقة نحو اقتصاد منخفض الكربون ومستدام».

وكانت «سوناطراك» وقّعت مذكرة تفاهم مع شركة «سيبسا» الإسبانية لتكرير النفط المملوكة لشركة «مبادلة»، لاستكشاف إمكانية إنشاء مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في الجزائر. وتتضمن مرحلتا مذكرة التفاهم تقييم جدوى المشروع في المرحلة الأولى ثم تطويره في المرحلة الثانية.

يعد ممر جنوب الهيدروجين 2 أحد خطوط الأنابيب الخمسة واسعة النطاق لاستيراد الهيدروجين، والتي من المتوقع أن تسهل استيراد 10 ملايين طن من الهيدروجين المتجدد في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030. وقد تم اختياره بالفعل بوصفه مشروعاً ذا مصلحة مشتركة، ويهدف إلى ضمان استيراد الهيدروجين من شمال أفريقيا عبر جنوب إيطاليا، حيث سيتم توصيله بمجموعات الطلب المهمة على الهيدروجين في إيطاليا والنمسا وألمانيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

غولدمان ساكس يتوقع 76 دولاراً لأسعار النفط في 2025

الشرق الأوسط

توقَّع بنك غولدمان ساكس أن يبلغ متوسط أسعار النفط 76 دولاراً للبرميل في 2025، استناداً إلى فائض معتدل من الخام، وطاقة فائضة بين كبار المنتجين، مع انحسار المخاوف بشأن تعطل محتمل في الإمدادات الإيرانية.

وأضاف غولدمان ساكس، في مذكرة بحثية: «بشكل عام، لا نزال نرى المخاطر، على المدى المتوسط، على نطاق أسعارنا بين 70 و85 دولاراً للبرميل على أنها محل نقاش، لكنها تميل قليلاً نحو الهبوط، إذ تفُوق مخاطر هبوط الأسعار، جراء الطاقة الفائضة العالية والتعريفات التجارية الأوسع المحتملة، العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار».

وقال البنك الاستثماري إن هناك احتمالاً لارتفاع الأسعار، بحلول نهاية العام.

وقال محللو غولدمان ساكس: «على الرغم من الطاقة الفائضة العالمية الكبيرة وإنتاج النفط الإيراني الذي لم ينقطع حتى الآن، فإننا لا نعتقد أن فائض المعروض بحلول عام 2025 أمر محسوم».

وأضافوا أن علاوة المخاطر الجيوسياسية محدودة، في ظل عدم تأثير التوتر بين إسرائيل وإيران على إمدادات النفط من المنطقة، كما أن الطاقة الفائضة مرتفعة بين المنتجين في تجمع «أوبك بلس»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفاءها.

ومع ذلك فإن مخاطر العرض ستستمر إذا ظل الصراع في الشرق الأوسط دون حل، وقد تؤدي الاضطرابات المحتملة إلى الحد من توازنات النفط.

وانخفضت أسعار النفط، خلال تعاملات جلسة الأربعاء، بعد أن أظهرت بيانات زيادة مخزونات الخام الأميركية أكثر من المتوقع، في حين تُواصل السوق مراقبة الجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط، مع استمرار إسرائيل في شن هجمات على غزة ولبنان. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 31 سنتاً، أو 0.4 في المائة، إلى 75.73 دولار للبرميل، بحلول الساعة 00:11 بتوقيت غرينتش. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 32 سنتاً، أو 0.5 في المائة، إلى 71.42 دولار للبرميل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ممر اقتصادي خليجي- أوروبي ينعش تبادل الطاقة

اندبندنت

تعد السعودية اللاعب الأكثر أهمية في هذا التكتل إذ إن الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الثاني للرياض اقتصادياً

أكد محللون ومتخصصون اقتصاديون لـ"اندبندنت عربية"، أن المساعي الأوروبية الخليجية لبناء "ممر اقتصادي" لديها كثير من المقومات لإنجاحها، وتحقيق استفادة كبيرة للطرفين. ويرى المحللون أن دول الاتحاد الأوروبي تبحث عن بدائل موثوق بها عوضاً عن روسيا على صعيد قطاعات التجارة والاستثمار والطاقة، ويمكن في تكتل مثل بلدان الخليج أن يوفر عديداً من هذه الطموحات.

وأوضح المحللون، أن التعاون الخليجي- الأوروبي يأتي في وقت مناسب تعمل فيه عدد من دول التكتل العربي على تطوير صناعة الغاز، لكي تصبح لاعباً رئيساً في هذا المجال عالمياً، في الوقت نفسه تتخلى أوروبا عن الغاز الروسي الذي يعتمد عليه حتى الآن.

قمة خليجية - أوروبية

وفي هذا الشأن، نشرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فان دير لاين في منشور على "إكس" مرفق بصورة للقائها بولي العهد السعودي محمد بن سلمان الذي رأس وفد بلاده الأسبوع الماضي في أول قمة خليجية- أوروبية منذ بدء العلاقات الرسمية بين الكتلتين منذ عام 1989 التي انعقدت في بروكسل، وقالت دير لاين، إن الاتحاد الأوروبي يريد تعزيز التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضافت أن الاتحاد الذي يضم 27 دولة، يريد بناء "ممر اقتصادي لزيادة التجارة في الطاقة المتجددة والبيانات، إضافة لرفع التبادلات التجارية" بين شعوب التكتلين، وأعربت عن الرغبة في "العمل معاً لضمان الأمن الذي نحتاج إليه جميعاً للنمو الاقتصادي".

واردات الوقود الروسي

وبحسب بيانات صادرة عن مركز الأبحاث "بروغيل" في بروكسل، فإنه بحلول نهاية عام 2023 بلغت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من الوقود الأحفوري الروسي نحو مليار دولار شهرياً، بخفض كبير عن ذروتها التي وصلت إلى 16 مليار دولار شهرياً في أوائل عام 2022.

وقبل ثلاثة أعوام، كانت روسيا المصدر الأكبر للغاز الطبيعي وأوروبا أكبر مستهلك، إذ فاقت الفوائد الاقتصادية للطاقة الروسية الرخيصة مخاوف التعامل مع النظام الروسي.

وبحسب بيانات المفوضية الأوروبية، ظلت روسيا تمثل نحو 15 في المئة من إجمالي واردات الغاز للاتحاد الأوروبي عام 2023، متراجعة خلف النرويج (30 في المئة) والولايات المتحدة (19 في المئة)، بينما تأتي دول شمال أفريقيا في المرتبة التالية بنسبة 14 في المئة، بحسب بيانات المفوضية الأوروبية. وتحاول بعض دول الخليج رفع قدرتها الإنتاجية للغاز ومن بينها السعودية على سبيل المثال، التي تستهدف رفع قدرتها الإنتاجية للغاز بنحو 63 في المئة بحلول 2030، لتبلغ 21.3 مليار قدم مكعب يومياً، مقارنة بنحو 13.5 مليار قدم مكعب حالياً، وستقفز القدرة الإنتاجية للغاز لدى السعودية بنسبة 63 في المئة بحلول 2030، لتبلغ 21.3 مليار قدم مكعب يومياً، وفقاً لما كشفه وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان في تصريحات صحافية سابقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أمن الطاقة

وقال الرئيس التنفيذي لمركز "التنمية والتطوير" للاستشارات الاقتصادية علي بوخمسين، إن السعي لتعزيز التعاون الاقتصادي الأوروبي الخليجي يؤكد أهمية دول مجلس التعاون كمصدر استراتيجي لسد حاجات الدول الأوروبية من إمدادات الطاقة، وذلك كبديل عن روسيا التي أصبحت غير مرغوب فيها لما تمثله من خطر داهم لأوروبا.

وأشار بوخمسين إلى أن هذا التعاون سينشط ملف الطاقة النظيفة وسيكون للجانب السعودي دور كبير فيه مع المشاريع العملاق التي تنفذها الرياض حالياً.

وأوضح بوخمسين أن أحد الملفات العامة التي سيعزز من أهميته هذا التعاون هو ملف السياحة، إذ إن دول الخليج والسعودية تشهد أعداداً متزايدة للأوروبيين الذين يزورون المنطقة بغرض السياحة واستكشاف تطور بلدان المنطقة والنهضة الثقافية والعمرانية التي تشهدها.

في المقابل يرى بوخمسين، أن أوروبا تعد وجهة دائمة للسياح السعوديين والخليجيين نظراً إلى التنوع الكبير الذي تقدمه دول الاتحاد الأوروبي، وهذا تحديداً ما حفز إطلاق نظام "تدرج التأشيرات" الذي يعد خطوة ممهدة لإلغاء التأشيرة الأوروبية الموحدة لرعايا الدول الخليجية قريباً جداً كما هو متوقع.

تكتل اقتصادي

من جانبه قال عضو المجلس الاستشاري الوطني في معهد "تشارترد" للأوراق المالية والاستثمار في الإمارات وضاح الطه، إن الاتحاد الأوروبي في حاجة ماسة إلى التعاون مع تكتل اقتصادي مهم مثل دول الخليج.

وأضاف الطه، أن هذا التقارب بين الجانبين مدفوع من تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية منذ عام 2022، إذ تسعى البلدان الأوروبية إلى البحث عن بديل موثوق فيه لاستيراد النفط والغاز.

وأشار الطه إلى أن أوروبا أيضاً تبحث عن منطقة مستقرة في مسألة التبادلات التجارية، مرجحة أن يشهد التعاون المتوقع مجالات جديدة وهي مجال الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي.

وأوضح الطه أن الصناديق الاستثمارية السيادية التي تمتلكها دول الخليج قد تتجه لتنفيذ عمليات استحواذ جديدة بقطاعات أساسية أوروبية لتقتنص فرصاً بشركات مهمة ذات طبيعية استراتيجية تتكامل مع طبيعة الصناعات النفطية، التي تهتم بها السعودية والإمارات وقطر خصوصاً.

آفاق واعدة

وعلى ذات الصعيد، أكد مدير مشاريع العمليات المالية في بنك "كريدي أجريكول" نادر حداد، أن آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي واعدة، خصوصاً مع التطورات الجيوسياسية والاقتصادية الأخيرة التي زادت من حاجة الطرفين إلى تعزيز الشراكات المتينة.

ولفت حداد، إلى أن هناك عدداً من العوامل يسهم في إمكانات توسيع هذا التعاون ويأتي في مقدمها تنويع الاقتصاد، إذ إن دول الخليج تسعى إلى تنويع اقتصاداتها بعيداً من النفط، خصوصاً في ظل "رؤية 2030" في السعودية ومبادرات مماثلة في الإمارات وقطر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأوضح حداد أن هذه الاستراتيجيات توفر فرصاً للتعاون في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والسياحة، وهي قطاعات تمتلك فيها الدول الأوروبية خبرات كبيرة.

5 أسباب رئيسة

وحول بناء ممر اقتصادي خليجي- أوروبي، أشار نادر حداد إلى أن هذا سيحدث نوعاً من التكامل الكبير بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، لافتاً إلى أنه من الممكن تحقيق هذا الهدف على أرض الواقع لخمسة أسباب رئيسة في مقدمها أن هناك رغبة واضحة من كلا الجانبين في توثيق التعاون الاقتصادي، وخصوصاً في ظل التوترات الجيوسياسية العالمية وتبعات الأزمات الاقتصادية التي دفعت الدول للبحث عن شركاء اقتصاديين جدد ومستقرين.

وذكر حداد أن من تلك الأسباب أن الاتحاد الأوروبي لديه خبرات واسعة في مجال التكنولوجيا والمعرفة المتقدمة، وفي المقابل تمتلك دول الخليج موارد هائلة في الطاقة ومجالات البنية التحتية والقدرة الاستثمارية. وأكد حداد أن هذا التكامل يمكن أن يترجم إلى مشروعات كبرى وممرات اقتصادية تربط بين الصناعات الخليجية والتكنولوجيا الأوروبية، مما يحقق مكاسب للطرفين.

ولفت حداد إلى أن المشاريع العملاق والتنمية المستدامة قد تكون عاملاً محفزاً أيضاً، إذ تعمل السعودية والإمارات خصوصاً على مشروعات طموحة مثل "نيوم" و"إكسبو الرياض"، وتستثمر بكثافة في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، مؤكداً أن هذه المشروعات توفر أرضية مشتركة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى إلى تعزيز انتقاله نحو اقتصاد أخضر.

وأفاد حداد، بأن دول الخليج تمتلك بنية تحتية متميزة تشمل بعض أهم الموانئ البحرية في العالم، مثل موانئ دبي والدوحة، مما يوفر إمكانات ربط كبيرة بين أوروبا وآسيا وهو ما يعزز تدفق السلع والبضائع ويقلل الكلفة اللوجيستية.

وأكد حداد، على أن توقيع اتفاقات تجارية واستثمارية بين الطرفين سيكون عاملاً حاسماً في بناء هذا الممر، مشيراً إلى هناك بالفعل تعاوناً مستمراً في هذا المجال، لكن التوصل إلى اتفاق تجارة حرة شاملة قد يسهم في إرساء قاعدة قانونية وتنظيمية تدعم هذا التعاون، وتسهل تدفق الاستثمارات والبضائع والخدمات.

شراكة شاملة

من جهته شدد رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال في كلمة له خلال انطلاق أعمال القمة الأوروبية الخليجية، على أهمية طرح "شراكة شاملة وأقوى بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق رخاء الشعوب"، مشدداً على أن الجانب الأوروبي على استعداد للعمل مع الجانب الخليجي، "لمعالجة المشكلات الدولية وخصوصاً في الشرق الأوسط لما تمر به من اضطرابات وتحديات جسيمة".
أما الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي، فعد هذه القمة في كلمته "محطة انطلاقة إضافية لتعميق التعاون والشراكة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي"، معرباً عن أمله في أن "تثمر نتائج تعزز الاستقرار والازدهار في منطقتينا وكل دول العالم".

وشدد البديوي على أن مستقبل التعاون بين التكتلين "واعد، ونمتلك إمكانات كبيرة لتحقيق تطلعات شعوبنا نحو مزيد من التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني، آملاً أن تمهد هذه القمة الطريق نحو مستقبل أرحب، يحقق آمالنا المشتركة في بناء عالم أكثر سلاماً ورخاء".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتعد السعودية اللاعب الأكثر أهمية في هذا التكتل، إذ يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الثاني للرياض اقتصادياً، وفي المقابل يحتل الاتحاد الأوروبي المركز الأول في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية، إذ تستثمر نحو 500 شركة أوروبية في قطاعات مختلفة من النشاطاًت التجارية، ويبلغ إجمالي العاملين الأوروبيين في البلاد نحو 20 ألف شخص.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية والاتحاد الأوروبي عام 2023م، ما قيمته 78.8 مليار دولار، إذ صدرت السعودية للاتحاد الأوروبي ما قيمته 38.4 مليار دولار، بينما استوردت منه في العام ذاته بقيمة 40.39 مليار دولار.

تحقيق استقصائي يرسم العالم السري لتأمين ناقلات النفط الروسية

اندبندنت

قبل الحرب كانت الغالبية العظمى من تأمين شحنات الناقلات النفطية الروسية تأتي من شركات غربية كان أحد الأسئلة المفتوحة في سوق الطاقة منذ الحرب الروسية على أوكرانيا هو من الذي يؤمن ناقلات النفط الروسي ضد خطر التسرب الكارثي؟ والإجابة وفقاً لـ"بلومبيرغ"، هي أنه بينما لا يزال البعض مشمولاً بالتغطية من قبل الشركات الغربية التي اعتادوا استخدامها دائماً، يتجه المالكون بصورة متزايدة نحو مقدمي الخدمات الروس المدعومين من شركات إعادة التأمين التي تديرها الدولة، والتي تخضع لعقوبات شديدة، وفي بعض الحالات توجد شركات تأمين في مواقع مثل الكاميرون وقيرغيزستان.

أدى التحول في تغطية التأمين إلى خلق حالة من عدم اليقين في شأن مدى سرعة وشمولية التعويضات في حال حدوث مشكلة خطرة، وسلط الضوء على حساسية هذا الموضوع في الـ17 من أكتوبر (تشرين الأول) الجاري، حينما أعلنت السلطات البريطانية أنها ستبدأ في تحدي الناقلات التي يشتبه في امتلاكها تأمينات "مشبوهة" عند مرورها عبر القنال الإنجليزي.

وتقدم النتائج، التي كشف عنها من خلال بيانات جمعتها إستونيا هذا الصيف إلى جانب أبحاث من "بلومبيرغ" ومنظمة "دانواتش" للصحافة الاستقصائية، نظرة تفصيلية على الأخطار البيئية التي تتحملها الدول الأوروبية بسبب العقوبات التي فرضتها على موسكو، وتكشف النتائج عن تأثير عكسي ناتج من إجبار عدد هائل من السفن على العمل في الخفاء.

وقال رئيس الشؤون الخارجية في شركة "نورث ستاندرد"، مايك سالثهاوس، إحدى أبرز شركات التأمين البحري في العالم "الأشخاص الذين يعانون الخسائر، مثل الصيادين وصناعة السياحة، قد يواجهون تأخيرات في تلقي التعويضات أو قد لا يتلقون تعويضات على الإطلاق".

الشركات الغربية

قبل الحرب، كانت الغالبية العظمى من تأمين شحنات الناقلات النفطية الروسية تأتي من شركات غربية تنتمي إلى مجموعة الحماية والتعويض الدولية، وكانت هذه الشركات تشتري كميات كبيرة من إعادة التأمين لحماية نفسها من أسوأ السيناريوهات، مشددة على ضرورة اتباع السفن أعلى معايير السلامة لتقليل الأخطار الصناعية إلى أدنى حد ممكن.

وتظل تلك الشركات نشطة في هذا المجال، لكن انضمت مجموعة متزايدة من الشركات الجديدة، لا سيما الشركات الروسية، وفقاً لأبحاث "بلومبيرغ". وفحصت السلطات الإستونية أوراق التأمين لنحو 150 ناقلة نفط تنقل البترول الروسي في يوليو (تموز) وأغسطس (آب) الماضيين، وأظهرت النتائج أن 20 في المئة إلى 25 في المئة من هذه الناقلات كانت مغطاة من قبل شركات روسية. وبينما قد يوحي ذلك بحصة كبيرة من التغطية الغربية، فمن غير المحتمل أن تكون هذه هي الحال في الممارسة العملية، إذ لم تتمكن إستونيا من رؤية تغطية كل سفينة، وقد لا تكون السفن ذات التغطية الأكثر غموضاً قد تعاونت أو عبرت المياه التي تتجاوز نطاقها، وبناءً على الشحنات التي رصدتها "بلومبيرغ"، حدد تحقيق إستونيا نحو 40 في المئة من الأسطول المار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إعادة التأمين الروسية

إضافة إلى بيانات إستونيا، راجعت "بلومبيرغ" و"دانواتش" الوثائق الخاصة بالناقلات التي رصدت بينما هي تنقل النفط الروسي، واستعرضت مواقع شركات التأمين وقواعد البيانات الصناعية، وتحدثت مع أشخاص لديهم معرفة تفصيلية بممارسات نقل النفط والتأمين في البلاد.

ومن المهم الإشارة إلى أن شركة إعادة التأمين الوطنية الروسية أو (RNRC)، تدعم ثلاث شركات مقرها موسكو تقدم جزءاً من التأمين للناقلات التي تنقل نفط البلاد ضد التسربات والاصطدامات عبر مضيقي الدنمارك وتركيا، واكتشفت السلطات الإستونية أن شركة تأمين كاميرونية وأخرى قيرغيزية تغطيان في الأقل ناقلتين لكل منهما.

وتتعامل مضائق الدنمارك مع نحو نصف تريليون دولار من التجارة سنوياً ونحو 7 في المئة من النفط البحري العالمي، وفقاً لبيانات من خدمات "كلاركسون للبحوث".

وقال وزير الأعمال الدنماركي، الذي يشرف على الأنشطة البحرية، مايك سالثهاوس، عبر البريد الإلكتروني إن حكومة البلاد "تشعر بقلق عميق" في شأن "التأمينات المشبوهة" للسفن المارة عبر المضائق.

وأضاف أن السلطات الدنماركية في حوار مستمر وتعمل على معالجة هذه المشكلة مع دول أخرى.

ويمكن لشركات التأمين في دول مجموعة السبع فقط تغطية النفط الروسي إذا كانت لديها ضمانات مكتوبة بأن الشحنات جرى شراؤها بأسعار أدنى من الأسعار المحددة من قبل مجموعة الدول السبع وحلفائها، البالغة 60 دولاراً للبرميل.

الدخول الجديد

وبينما كانت شركة "إينغوستراخ" معروفة بالفعل في عالم الناقلات الدولية قبل الحرب، يقول مسؤولو الصناعة إن دورها قد توسع ليشمل الناقلات التي تنقل النفط من الموانئ الغربية لروسيا، أما الشركتان "ألفا ستراخوفانيا" و"سوغاز" فكانتا شبه مجهولتين في سوق الناقلات العالمية قبل النزاع.

ومع أن هذه الشركات تحصل في النهاية على إعادة التأمين من شركة إعادة التأمين الوطنية الروسية الخاضعة لبنك روسيا المركزي، فإن ذلك قد يضع موسكو نفسها في موقف مسؤول عن دفع التعويضات، وهذا يثير التساؤلات حول ما قد يحدث إذا حدث شيء خطر على ساحل بلد تعده موسكو "غير صديق"، ولم ترد شركة إعادة التأمين الوطنية الروسية وبنك روسيا على الطلبات المرسلة عبر البريد الإلكتروني للتعليق.

قالت "إينغوستراخ" في رد عبر البريد الإلكتروني على الأسئلة إنها شركة ذات رأس مال قوي وقادرة جداً على تلبية المطالبات، وقد تتمكن من ذلك حتى إذا فشلت شركة إعادة التأمين في الوفاء بالتزاماتها.

وأضافت أنها لم تسع إلى تمديد نطاق عملها في تأمين السفن البحرية منذ الحرب، وأنها أزالت أو رفضت تغطية أكثر من 100 سفينة بين عامي 2023 و2024 لأنها لم تستوف معاييرها.

وقالت الشركة التي تتخذ من موسكو مقراً لها إن شركة تمثل جزءاً فقط من محفظة إعادة التأمين الأوسع، لكنها امتنعت عن تقديم تفاصيل، مشيرة إلى الحساسية التجارية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبصورة أعم، قالت الشركة إن العقوبات مثل تلك المفروضة عليها من قبل بريطانيا تزيد من الأخطار البيئية، لأن هذه التدابير تجبر مزيداً من السفن على استخدام تأمين غير كاف.

أسئلة حول الدفع

أخبر المسؤولون الروس المنظمة البحرية الدولية أن العقوبات الغربية هي المسؤولة عن إنشاء أسطول الظل، ومع ذلك، فإن السؤال هو ما إذا كان دفع تعويضات كبيرة من إعادة التأمين - تجاه ما يعده الكرملين دولة "غير صديقة" - قد يصبح قضية سياسية، إذ إن شركة إعادة التأمين المدعومة من الدولة "شركة إعادة التأمين الوطنية الروسية" تخضع لعقوبات من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي.

يقول الزميل في مركز "ديفيس" بجامعة هارفرد، كريغ كينيدي، الذي يتابع صناعة الطاقة الروسية منذ عقود إن روسيا تلوم العقوبات الغربية على عدم قدرتها على تسليم إمدادات الغاز عبر الأنابيب، وإصرارها على أن الأوروبيين يجب أن يدفعوا ثمن الغاز بالروبل، كمثال على كيفية استجابة موسكو، مضيفاً "إذا لم يرغب الروس في الدفع فمن المحتمل أن لا يفعلوا ذلك".

الشراء الهندي

للمساعدة في تجاوز حد السعر الذي فرضه الغرب، لجأت موسكو إلى أسطول كبير من السفن ومقدمي الخدمات الذين يعملون من دون مشاركة الشركات الغربية، ومن ثم غير مقيدين بالحد.

وأفادت كل من "بلومبيرغ" و"دانواتش" بتقارير موسعة حول الناقلات القديمة التي تنقل النفط الروسي عبر الدنمارك وكيف أنها ترفض بصورة متزايدة استخدام طيارين متخصصين لتوجيهها عبر المضايق.

وبينما أطلق متخصصو الملاحة أيضاً إنذارات حول تدهور حال عديد من الناقلات التي لا يزالون يوجهونها، فإنه لا يجرى ربط أي مؤمن واحد بتلك الناقلات غير المطابقة للمعايير، ولا توجد إشارة إلى أن أياً من الشركات الروسية تتسامح مع الشحن غير المطابق للمعايير.

وأحالت المنظمة البحرية الدولية، وهي وكالة الشحن التابعة للأمم المتحدة، الأسئلة حول تأثير العقوبات على التأمين الروسي إلى الإرشادات التي أصدرتها بعد شهرين من بدء الحرب الروسية على أوكرانيا.

وتنص تلك الإرشادات على أن الدول التي قد تزورها السفن، المعروفة باسم "دول الموانئ"، ينبغي أن تتحقق من الدول التي تسجل فيها السفن - المعروفة باسم "دول العلم" - إذا كان تأمينها سارياً.

وبعد شهرين من إرشادات المنظمة البحرية الدولية، جرى فرض عقوبات على شركة إعادة التأمين الوطنية الروسية من قبل وزارة الخزانة الأميركية، ومن ثم صنفت من قبل الاتحاد الأوروبي في فبراير (شباط) 2023، وفي نوفمبر (تشرين الثاني) من العام الماضي، استهدفتها السلطات البريطانية أيضاً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبمجرد مغادرتها المضايق الدنماركية، غالباً ما تبحر الناقلات عبر بحر الشمال، مروراً بقناة إنجلترا بين بريطانيا وفرنسا، ثم تتابع بعد ذلك عبر البرتغال، ومن ثم عبر مضيق جبل طارق والمياه القريبة من إسبانيا، مما يبرز نطاق الدول التي يمكن أن تتأثر.

المضائق التركية

وتعد "إينغوستراخ" و"سوغاز" أيضاً أكبر مزودين للتأمين للناقلات التي تبحر عبر مضيق البوسفور والدردنيل في تركيا، وتحمل النفط المحمل من ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود، وفقاً لشخص لديه معرفة مباشرة بالأمر.

وفي حال تركيا، تتمتع السلطات بمزيد من الإشراف على تدفق الشحنات عبر مياهها، إذ إن السفن عادة ما تعبر فقط خلال النهار ويكون استخدام القباطنة المحليين من ذوي الخبرة إلزامياً، مما يقلل من الأخطار، كما يجب عليهم تقديم دليل على وجود تأمين سارٍ.

وقال مسؤول تركي، شريطة عدم الكشف عن هويته، إنهم يثقون في الحصول على تعويض في حالة حدوث حادثة، لأن البلاد لم تتخذ موقفاً ضد موسكو منذ بدء الحرب في أوكرانيا، ولأن المدفوعات يمكن أن تسدد بالليرة التركية.

وسيتعين على شركات التأمين الروسية تقييم الأضرار المحتملة لسمعتها في حال عدم الدفع، خصوصاً في دولة صديقة مثل تركيا، وفقاً للشريك الإداري في مكتب "نيريوس" القانوني في إسطنبول، بوجرا بيردار، الذي يقدم استشارات للعملاء في مجال التأمين البحري، واليوم أصبح الانفصال عن ترتيبات التأمين التقليدية جزءاً من تحول في نظام بحري أكبر بكثير، للحد من تكرار الحوادث الكبرى مثل تلك التي وقعت مع ناقلتي "إريكا" و"بريستيج" في بداية الألفية.

دفعت الحرب - والبيئة العقابية الأوسع ضد دول مثل إيران وفنزويلا - المئات من الناقلات إلى بيئة تشغيلية موازية لم تختبر حتى الآن من خلال حادثة تسرب كبيرة.

وقال رئيس منتدى السياسات في الاتحاد الدولي للتأمين البحري، نيل روبرتس، "إنها شبكة متشابكة للأسف، وهي تعتمد على أن الجميع يتبعون القواعد نفسها، والآن لدينا أشخاص لا يتبعون القواعد نفسها، والنظام لم يتكيف للتعامل مع هذا".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.